

١٢١١ هـ

المحقق في خواشينا الشرف الجليل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جل من ظهرت على خواشي الاكوان اسرار قدرته الشاملة ومن بهرت عن خواشي الاعيان آثار حكمته الكاملة كل المنطق عن سبيل
 كماله وقف الفهم دون سرادقات جمالياته النورية خفايا من فطر الظهور وانت نور كل شيء وبك ظهور كل شيء يا فضل علينا انوار
 معرفتك ومبغنا عن ظلمات الهوى بشروق بيار مجتبك وهل على الكالمين من ادبي قرايبك وخصص نبينا محمدا وآله بافضل
 صلواتك وبعد فيقول الفقير الى غنورك المحقق محمد بن محمد الدواني الصدوق كثير المآخذ على اخواني وطال اقتراح خلا في ان ابيح
 لهم ما كنت القى عليهم اثناء رباحته شرح التسمية وخواشيه من الزوائد وانظم لهم في عقد التدوين ما كنت انا ولهم من نقاش القراء مدو
 كنت اتخلف عنه لما انا فيه من فرق البال وتشتت الاحوال وان الزمان قد بلغ في خفض الافاضل مراح ورفخ الاراذل منتهاج
 ما انتشر من غيايب الفتن في الافاق ولا سيما بلاد فارس وعراق وخصر صامتها موطن بين مسقط وشغل مرأس الى ان لا يبق
 بقوة اقراهم في مكان الاعتذار عنه وسد قاروا كاحم دون طوارق الاستماع في كل دهب فشرعت فيه واتقيا بعد سجاد وراجيا
 ان يصل من فيضه الاقدس مدوي واشد بحسن تاييده عهدي حتى ارجى فيه من سهام النظر بعدت الصواب والطيل التفتيل فبايهم
 تصدق بصارم فصل الخطاب وليعلم ان الناظر فيه لا يطعم في الجزليات العرفية اذ هي مع عدم تناميها في الاغلب لا يبلغ صاحبها كمال فلا توجد اليها
 بل احرف عتات العناية الى تحقيق مسائل هي امات المطالب ابطار واقصر على توجيه خصوصيات الكتاب على ما هو الاسلم من الكلف
 بحسب رأيي واشيخ الكلام في تحقيق مقاصد الفن في غرضي ومراي ومنتهاى يجره ذوا لفطرة السليمة واللفظة القوية الذين سلكت
 ابصار بصائرهم عن غشاوة الاسماء وصحت طابعهم عن آفات التحدد المراد وقليل ما هم فان اكثرهم جاهلون ومطلون والمصدق
 الحق ولو كره البطلون قال المصم ورتبة احوال الترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبة وهو بحسب الظاهر لا يقتضي الصلة على ما ان
 يكون يتضمن الاشكال واما ان يرد به دخول على هذا الاسلوب الخاص فاما ان يقال يتضمن البناء فان البناء يتعدى على الى اسلوبه
 يقال بني الدار على طريقتين او يقال الترتيب يتعدى على بناء على ان معنى ترتيب الكل جعل اجزائه مرتبة بحيث يقع كل واحد في مرتبة
 وهذه الصورة على انما خلفه فيعدي على احوال المعين الواقع هو عليه قائل فيه قال الشايع الرسالة مرتبة قد يتوهم منه انه اشار الى
 ذلك في الصفحة ١٧

في
 بيان
 بيان
 ان
 حقه
 في
 كمال
 الدواني

بالفلسفة وقد علمت لتفصيل علم ادلم بغيره التفسير في التصورات مع هرارة لقله باحث كل من القسرين فيا قوله اور وعليه ان الفلاسفة
 آه مائل السؤال ان الخاتمة شتملة على مواد الاقيسة واجزاء العلوم كما اعترفت به المذكور في وجه المحصر انما يدل على اشتغال على المواد
 فقط فلا يتم التفسير اذ لم يعلم منه وجه ايراد اجزاء العلوم وحاصل الجواب ان الغرض من وجه المحصر وجه مناسب لما هو مقصود وبالله
 لا ما يذكر استطراداً وذكر اجزاء العلوم استطرادى فجزءها لا يخل بوجه المحصر في اظهر كلامه وربما يورد به السؤال بالتدافع بين منطوق الاول
 ومفهوم الثاني والجواب بان المقصود محصر ما يجب ان يعلم في المنطق في الابواب لا محصر الابواب الختمة فيما يجب ان يعلم في المنطق
 فاشتمال الخاتمة على ذكر شئ آخر لا يضرب ولا يخل بغيره ولا يخفى ان سياق الجواب آية عن كل الابواب كيف على هذا يغفركم ككون اجزاء
 العلوم استطراداً بل مناه الجواب هو انه ليس الغرض محصر الابواب الختمة في المذكورة وبذلك يندفع التدافع فافهم قوله والمروءة بالمقدمة
 بهذا لا يقال علم ذلك من قوله لان ما يجب ان يعلم في المنطق اما ان يتوقف عليه الشرح فيه او الاول المتقدم لانا نقول اعلم هناك الا
 محل المقدمة عليهم ولم يعلم المقصود من لفظ المقدمة كما في بقية الاقسام قوله جعلت جزء قياس او جهة قيل انه اختلفت عباراتهم في تفسير
 بالمعنى الاول فتارة فسروه بالاعم اعني قضية جعلت جزء قياس وتارة بالاخص اي قضية جعلت جزء جهة فان الجهة اخص من القياس
 وهذا ظاهر من كلامه حينئذ لا حاجة الى ان يخص القياس قياس بما يفيد الظن والجهة بما يفيد اليقين او يجعل قوله او جهة اشارة الى معنى آخر
 كيف قد صرح في حاشية المطالع اننا نطلق على معنيين ووجهه انما ذكره هنا او يجعل المعنى الاول من هذا الاعم والاخص حتى يكون اطلاقه
 بالمعنى الاول على قضية جعلت جزء جهة من قبيل اطلاق العام على الخاص فان جميعها تكلفات مستبعدة قوله اعمار المصنوع بربما تتلوه
 ما هو الواجب قيل لا بد في التصور بربما من ان يكون متصوراً بوجه يخصه حتى يمكن تحصيله بالرسم وذلك الوجه السابق على الرسم كاف فهو مستغنى
 عنه ونقول الاكتساب بالتعلم ليس فيه الحركة الاولى او حصول المبادئ هناك باقار المعلم فلا احتياج للتعليم الى معرفة بالوجه لانها انما هي
 يمكن طلب مبادئ المناجاة له وليس عليه طلب المبادئ في التعلم قال فالاولى ان يقال فان قلت مثل الترويض الذي في الوجه السابق
 ياتي بهنا ايضا بان يقال شروع بالصيغة يتوقف على معرفة بذلك الرسم او برسم بالاولى ممنوع والثاني مسلم ولا يتم التفسير بين ما
 ذكره هناك والجواب كالجواب فما وجه الاولوية قلت وجه الاولوية اننا اثبت الاحتياج الى نوع هو المذكور اعني الرسم بخلاف الوجه السابق
 حيث لا يثبت الاحتياج الا الى جنبه اعني للحرقة بوجه ما فافهم قوله فلا بد ان يعلم ان لذلك العلم فائدة ما ولا خفاء في انه لا بد في الفصل
 الاختياري من تصور على الوجه الجزئي فان شبه الكل الى سائر جزئياته سوار فلا يتخصص به واحد منها ولكن هل يشترط العلم بالغاية على وجه
 الخصوص او يكفي العلم بان لغاية ما فظاهر هذه العبارة مطابق لحاشية المطالع في الكفاية ولكنه قال هنا بعيد ذلك وان يعتقد ان لذلك العلم
 فائدة مخصوصة نترتب عليه وهو التحقيق لان اشتراط تصور الفعل على وجه الجزئية انما هو لينبعث منه الشوق اليه اذ مع تصور على الوجه الكلّي
 لا يبعث الشوق الى نردونه لا سائر امر الترتيب بلا مرجع وكذا مع العلم بترتب فائدة ما على الوجه الكلّي لا يترشح شئ مما يؤدي الى فائدة ما على
 سواه وان تصور ذلك الشئ على الوجه الجزئي لانه كما ان ذلك الشئ يؤدي الى تلك الغاية المعلومه فكذلك فانهما الشوق اليه ترجح
 بلا مرجع وبما تجلله ما يمكن توجه الشوق الى شئ بخصوصه لم يعتقد فيه فائدة مختصة به والا لزم الترتيب بلا مرجع قال المحقق في شرح الاشارات
 ان القوة المدركة التي هي المبدأ الاول للافعال الاختيارية هي الخيال والوهم في الحيوان والخيال مستطاف في الانسان وتيراي من ذلك

لما علم من علم
 التوحيديان الخاتمة
 فيا من كيد من
 المقصود بغيره
 كيف بان الترتيب
 مع ما قال في جواب
 ان هذا لا يرد بان
 يختلف القولين فلان
 البعض قال في جملته
 جزئياً قياساً ويصعب
 جزئياً فافهم الظاهر
 وقال بوزن قياس
 ووجهه انما هو
 السامع في معنى
 شئ في الانتقال
 من المبادئ الى
 المبادئ الى
 لا يتم قوله الجواب
 كما يجب بان
 الجواب بان
 انما هو
 لا بد من
 لا بد من
 لا بد من
 لا بد من

وبغيات اجزاء تلك فاختارهم ذكر رسم العلم وغايته لانه الذي يمكن ان يذكر تعدد تفصيل المسائل وغاياتها مع تاوي الواجب بذلك قوله
واما الاعتقاد بما هو فائدة آية ظاهر العبارة يدل على ان الاخيرين لا دخل لها في البسيرة بل فائدة تمام آخر وقد صرح في حاشية المطابع بخلافه
ويمكن التوفيق بحمل كلامه هنا على التقين وبيان جهة افادة البسيرة في الاخيرين بتقاربها قوله ما بعد بحثنا اماره باء في نظره كما مر في
قوله كان طلبه بشا قوله ولينزوا ويمكن جعله فائدة اخرى وبجمله اشارة الى التمهيد عن البسيرة في نظره لانه لم يذكره في الاول انشبا بعبارة
قوله يجوز ان يكون رسم شيئا آخر دون غايته لا يخفى ان الغرض وجه تقديمه على هذا الرسم الخاص فلا يناسب ذلك ويمكن توجيهه بان
مقصود ان بيان الحاجة متعين ابتداء ويستلزم للرسم والرسم ليس متعين ابتداء ولذلك لا يستلزم تقديم الاول اولى لكونه بمقتضى
الاصل التقين الرسم والحاصل له فانهم قوله قلت الفائدة في ذلك التقيية انما ان حل على ان السؤال عن فائدتين فائدة تاخير التعريف
عن التقييم فائدة العدول الى تعريف المرافقة مع انه تعريف باحقيقة فالتقيية الاول جواب الاول والثاني الثاني في مجرى عما يتم بحجاب
فلو بدل او بالواو في قوله او التقيية لكان اظهر في المقصود وغير محتاج الى التوجيه مثل الحمل على منع التخلو دون الجمع او جعل قوله ذلك
اشارة الى كل واحد من العدول والتاخير وان حل على ان السؤال عن فائدة هذا الوضع المعين اعني تقديم تقييم العلم وتوسط تعريفه
المراوفا بين القسمين مع انه تعريف بعينه فلما لا فائدة في توسط تعريفه فقلت ينبغي ان لا يكون فائدة في توسط تعريفه مراد منه
فالتقيية الاول جواب سوار كان العلم معلوما بهذا التفسير او بوجه آخر والتقيية الثاني جواب على تقدير ان يكون معلوما بذلك
التفسير ورج يظهر وجه اخر من غير تلك فان قلت التقيية ان حاصلان على تقديرية غير تعريفية التصور عن القسمين فلا دخل فيه للتوسط
قلت المناسب ان ياجز الى تفسير اللفظ اليهم في اول ما يذكر فانهم قوله قلت احوال على ما ذكرت قد يقال ليس احوال على ما ذكره لان
تقديم العلم الى التصور فقط وتصوره حكم يدل على ان معنى التصور امر مشترك بين القسمين فيدل على شموله للتصديق واما المرافقة
فكذلك يحتمل المساواة والاعتية بل الاختصية بسبب المفهوم مع المساواة في الصدق وربما يجاب بان لما قسم العلم الى تصور منه حكم والى
تصور ليس منه حكم وعلم ان تمام ما يتك كل قسم انما استاز عن تمام ما يتك الآخر با حكم وعدمه علم منه ان تمام المشترك بينهما هو التصور ومعلوم
ان العلم تمام مشترك بينهما فيكونان متراوفاين ضرورة امتناع اجتماع تمامي المشترك ولا يخفى على من له ادنى حكمة ما يلج عليه ان العلم
بان تمام ما يتك كل قسم انما استاز عن الآخر با حكم وعدمه ممنوع ولو سلم فالعلم بان التصور تمام المشترك بينهما ممنوع لكونه شيئا اخر اخص
منه ولو سلم فالعلم بان العلم تمام المشترك ممنوع ولعمري انه عجيب من اوسط الطلاب فضلا عن فاضل بل الحق ما يتك وهو حق
الحق ويهدي السيل اعلم ان التقسيم ضم التخص الى المشترك فالمقسم هو المشترك المفهوم الى التخص والقسم هو المشترك المتيقن
بالتخص ورج نقول التقسيم يدل على الترافة اذ لو كان متساويين او اعم واخص لتاير اقليم بين التخص مضمونا الى العلم فيبقى العلم
بلا اقسام والقسمان بلا مقسم فان قلت لم لا يجوز ان يكون المراد بالتصور ههنا هو العلم وان كان مساويا لمرادنا فتبيرا باحد المتساويين
عن الاخر بعلامة التلازم فلا يلزم الترافة لقيام هذا الاحتمال قلت ذلك في غاية البعد ولا يضر بمقصودنا اذ ليس المراد ان يدل دلالة
قطعية لا يتطرق اليها احتمال بل الظنية على ما هو شأن دلالة الالفاظ فان التعريف ايضا لا يدل دلالة قطعية قوله ولهذا التقيية فائدة
ستظهر عن قريب في اجواب عن الاعتراض على التقسيم المشهور من العجائب ما قيل في جوده استعمال اللفظ المشترك في التعريف بل انه

ليس بحجب قوله تاثير ادراك مفهوم الكاتب التحقيق ذلك يستدعي تهمة مقدمة وهي ان الحكم في القضية الكلية الموجبة انما هو
 باتحاد الموضوع بالمول و هذا ان كان مستلزما لاتحاد المحمول بالموضوع ايضا لكنه مغايرة بحسب المفهوم فالموضوع هو ما حكم باتحاده بالمر
 آخر وذلك الامر هو المحمول سواء قدم او اخر في شك الى ذلك ملاحظة قوله زيد قائم وقائم زيد فان الموضوع في كلتا الصورتين هو
 زيد لانك حكمت فيما باتحاد زيد بالقائم و لو اردت ان تجعل العالم موضوعا قلت قائم زيد است و زيد است قائم فالفرق بين الموضوع
 والمحمل ليس بجزء التقديم والتأخير في الملاحظة بل بآلة وضع الحكم بوجوده شيئا آخر اى اتحادهم مع نعم لو كان الحكم في الجملة بالاتحاد بين
 الموضوع والمحمل عن غير تعيين ^{فانما كان الموضوع} والاتحاد مع تصور الفرق بينهما الا بالتقدم والتأخر ولو كان كك لم يكن بين التثنية وعكسها فرق
 بحسب المعنى كما ان المنفصلة النافية لما كان حائلا المعادة بين الجزئين لم يعتبر ما عكس او لافرق بينهما وبين عكسها الا بحسب وضع
 الطرفين وترتيبها فانهم قوله وكك من ظن وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها هنا بحث وهو ان الغرض ببيان مغايرة ادراك
 النسبة الكلية للحكم المطبق على انه ادراك زائد على الحكم الالهي في الالجاب والسلب في الصورة الوهم لاندل عليه بل تنزل
 على مغايرة كل من الحكمين بخصوصه ولا يلزم منه مغايرة الحكم المط وذلك امر ظاهر لا يذهب الوهم الى خلافه لقصور ان الالجاب
 يختلف عن ادراك النسبة في صورة السلب والسلب في صورة الالجاب فلما حابه الى البيان وعلى التنزل فلا وجه لتخصيص بيان
 بصورة الوهم فيحصل الكلام ان الغرض التنبية على ان هنا ادراكا آخر متوسطا بين ادراك الطرفين والادراك المسمى بالحكم وذلك
 انما يظهر غاية الظهور في صورة الشك والوهم لان النفس قد ادرك فيها امر مغايرة للطرفين ضرورة انه بعد ادراك الطرفين ليس
 شاك ولا متوهم ما لم يحصل له ذلك الادراك الثالث ^{اي ادراك وضع النسبة لوجودها} وفي هذا الحال تجوز كلا طرفي الحكم اما مع ترجيح احدى طرفيها فظهر ان هنا
 ادراك امر اخر هو مورد الحكم دون صورة الجزم او ليس هناك تجوز الطرفين فلا يظهر فيها الادراك المتوسط ظهورا تاما فها يقال
 ليس بعد تصور الطرفين الا الادراك البسيط المسمى بالحكم لا يقال الحكم ادراك و وقع النسبة اولاد و قوما فيوقف على ادراك
 النسبة لان هذا التفسير متوقف على ثبوت المغايرة ثم ان هذا التنبية فلا يرد انه لا يلزم من ثبوت النسبة في الصورتين ثبوت النسبة في الجمع واعلم ان
 اثبات هذا الادراك في التصديق من اخرامات المتأخرين واما القدام فليس عندهم بعد تصور الطرفين الادراك النسبة التامة
 الخيرية على وجه الاذعان وفي صورة الشك لم يدرك تلك النسبة بهذا الوجه بل تصورت فيما هو متصور في صورة الشك بوجه عن
 في التصديق فالفرق بين التصور والتصديق بحسب النوع كما يشهد به الوجدان والتصور امر لا يجري فيه تعلق بكل شيء واما التصديق
 فلا يتعلق الا بالنسبة التامة الخيرية ومن هذا يعلم ان ما ذكره في تعريف التصديق من انه ادراك و وقع النسبة اولاد و قوما غير شديدا ولا و
 هو ان يقال هو الاذعان بوقوع النسبة اولاد و قوما قتال واستقم فانه ونظائره من خواص هذا التعليل يشهد به من تعمق في مطالعة
 العوصات من ادلى التحقيق قوله توهموا ان الحكم فعل من افعال النفس اه لا يقال فكيف يصفونه بالبداهة والكسب والافعال
 ليصف بها لان عدم اتصاف الافعال بما مطلقا مع عدمه اذ لا مانع من ان يصح احد على ان بعض الافعال النفسانية كبسي لكونه متوقفا
 بترتيب المعلومات متوقفا عليه وبعضها لا يبى لعدم توقفه عليه قوله بار على ان الالفاظ التي يعبر بها عن الحكم الخيرية انما لا يخلو
 عن بعدا لو كان منشا الوهم كون تلك الالفاظ بحسب ما فيها الاصطلاحية متعددة فالعلم والتصور ايضا كك مع انهم لم يتوهموا انه

ع
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

المتوسط

فعل ومثل ذلك بعيد عن الخطأ فضلاً عن الخطأ ولو كان منشأ الحكم كونها بحسب معانيها اللغوية والله على ما هم من مقوله الفعل
 فذلك بعد ان بناء الاحكام على المعاني اللغوية مع الاغراض من المعاني الاصطلاحية بعيد جداً عن العلم والنظام منشأ الحكم منهم وجدوا في
 التصديق اثر اذا اُخذ على اثر التصور هو المبدأ النفس واعتراضنا فحسبوا ان ذلك الامر الزائد هو فعل صادر عن النفس حتى يكون التصور
 الساذج المتعلق بالنسبة ظاهراً عن هذا الفعل وهذا الفعل امر زائد منضم اليه وتحقيق انه ليس هناك الادراك بخصوص يستتبع آثاراً
 مخصوصة بخصوص ما يثبت وليس للنفس هنا فعل بل قبول كيف لا ولا آثار المذكورة من حيث الانقياد والقبول لا ترجع الى فعل اصلاً
 كما يشهد به الوجدان الصحيح قوله ما ان يكون ادراكاً لان النسبة واقعة الخ الاولى ان يقال اما اذا كان لان النسبة واقعة الخ كما سبق
 التنبيه عليه قوله واذا اردت تقسيمه على مذاهب قد يورد عليه ان الامام جعل الحكم فعلاً فلا يصح هذا التقسيم على مذهبه ويجاب بان المداوغة
 على مذاهب الامام في تركيب التصديق من الاربعة لا في تمام مذهبه قوله وان كان عبارة عن المجوع المركب لا يخفى ان من ذهب الى
 ان الحكم فعل لا يمكن تقسيم العلم الى التصور والتصديق بل انما يكون تقسيم العلم الى التصور المقارن للحكم والغير المقارن له ومن ذهب مع
 ذلك الى مذهب الامام في تركيب التصور لا بد ان يفعل كما فعله المصنف من تقسيمه الى التصورين وجعل التصديق عبارة عن مجموع
 القسم الثاني مع الحكم فالظاهر ان المصنف تبع الامام في تركيب التصديق وكون الحكم فعلاً واما ما ادعاه المحتش من بطلان عدم كون التصديق
 قسماً من العلم بل مركباً من احد قسميه مع امر آخر مقارن له فمنع عندهم بل هو صريح فيهم فيظهر انطباق كلام المصنف على مذهب الامام واما
 النقض بالصورتين فيمكن دفعه بان مراده مجموع التصورات المعروضة للحكم ابتداءً وتوسطاً مع الحكم او جميع التصورات الحاصلة مع
 الحكم او بان مراده بالقسم الثاني جميع التصورات التي يعاجبها الحكم وبما لمجموع مجموع القسم الثاني والحكم وهذا وان كان فيه تكلف
 لكنه لا يعدل البعد قوله بل يجب على كلام المصنف ظاهراً عبارة المصنف ان التصور فقط هو المقيّد بعدم الحكم كيف لا وقد اعترف
 بان لو حمل على المعنى الاول لزم ان يكون فقط لغواً واذا اريد المقيّد لم يتجوز السؤال المتوجه على تقسيم القوم او بداهة على انه يلزم عدم اعتبار التصور
 في التصديق مع انه ينبغي ان الاعتبارية هو التصور فقط وهذا السؤال غير ما يتجوز على عبارة القوم كما لا يخفى فانه لا يندفع بالاجاب
 المذكور بل على الجواب المذكور فالادلى ان محل الجواب على دفع الاعتراض عن التقسيم المشهور وعامل كلامه ان هذا الاعتراض لا يتجوز
 على تقسيم المصنف وتجيبة على تقسيم القوم وان امكن دفعه بهذا الجواب فلذلك عدل المصنف عن التقسيم المشهور قوله ولزم ايضا
 ان يكون قوله فقط لغواً فيه مناقشة لانه يكون لبيان اللطاف ودفع توهيم راءة شرعية كما في قولنا الايمان سرية حيث هو و
 الماهية لا بشرط شيء فانه ليس بشيء منها لغواً لا فائدة في ذلك التوهم واجوبه ان الذين لا يدان في مقام التقية الى المطلق
 فلا حاجة في ذلك المقام الى دفع ذلك التوهم ولذلك لم يتعارف في الذين التوهم بيان الاطلاق في ذكر الاقسام قوله انما يظهر
 في كلامه قبل لا فرق بين الكلامين من حيث ان احد المعنيين في كل منهما معلوم من اللفظ من الشارح بل كلام المصنف ظاهر
 في الاشتراك لان اطلاق التصور على المعنى الاخص اشتهر والاولى ان يقال في ربه الانسبية انه لا يخل للاشتراك في دفعه عن تقسيم
 المصنف بل يتم دفعه عنه بان اللازم عدم اعتبار التصور فقط في التصديق لا التصور المطلق سواء كان لفظ التصور مشتركاً ولا ولا آخر كلام
 المحتش في ذلك حيث قال وبهذا الاشتراك يندفع الاعتراضان قوله لان الحكم لم يعبر عن هذا شعر بان معنى عدم الحكم عدم

الذي هو التصور
 منه

عروضه وحير رفع السؤال عن اصله ولا يتوهم المناقضة بين الحكم وعدم عروضه اصلا ولا يبعد ان متنا قضيتين قطعا ولو اريد به حكم
 سلب الحكم حتى يكون معنى التصور فقط هو التصور الذي ليس الحكم لتوجه السؤال بناء على ان الحكم وسلبه ما يبعد ان متنا قضيتين قطعا
 كما ذكره المحقق في غير هذا الموضع واعلم انه لو كان معنى عدم الحكم عدم مقارنة مطلقا لم يتم الجواب الذي اوردته قدس سره اذ يلزم حينئذ ان
 يكون الحكم مشروطا بتصور لا يقارن به بل يكون الجواب ان شرط الحكم هو ذات التصور المقارن له ووصف انه مقارن مع الحكم
 خارج عنه لئلا يلزم الدور والتصديق على راي الامام مركب من التصورات المقارنة للحكم قال وهو الذي لا يتوقف حصوله على
 نظرية بحيث لان جميع العلوم يحصل لصاحب القوة القدسية بلا نظر كما صرح به واذا كان حصوله بلا نظر لم يصدق عليه انه يتوقف
 على النظر فيلزم ان لا يكون شئ من العلوم نظريا والجواب ان البداية والنظرية تتكلمان بحسب الاشخاص بل بحسب اوقات
 شخص واحد فلكل العلوم لم تتوقف على النظر بالنسبة الى صاحب القوة القدسية فيكون بدیهة له ويتوقف بالنسبة الى غيره
 تلك القوة القدسية فتكون نظرية بالقياس اليه فان قلت ما من شخص الا يمكن وجود القوة القدسية له فلا يتوقف على النظر بالنسبة
 اليه لا يمكن حصوله بدون قلت المقدمه ممنوعة ولکن سلم فذلك العلم بالنسبة الى الفاعل بشرط التقيد متوقف على النظر فتكون نظرية
 بالنسبة اليه وان كانت بدیهة بالقياس الى ذاتها ويلزم من هذا ان يكون النظريات التي هي في غاية الاختار بدیهة بالنظر
 ذات كل فرد من افراد الانسان ولا يخفى عن بعد والاسهل في الجواب ان يقال البداية والكسبية صفتان للعلم بالذات والعلوم
 بالعرض والعلم بالحاصل بالنظر متوقف على النظر وهو مخالف للعلم بالحاصل بدون النظر فليس علم واحد بالشخص يمكن حصوله وتارة
 بالنظر واخرى بغيره ليرد النقض ومجرو المنع لا يكفي للناقض كما لا يخفى بل عليه اثبات ان العلم الشخصي يمكن حصوله بالنظر وبدونه
 وبدون ذلك شرط القناد ولو قيل النظري حاصل بالفكر والبدیهی ما حصل بدون لم يتوجه السؤال قوله ولا اشكال في تعريفه
 البدیهی والنظري من التصور اقول بل فيه ايضا اشكال لان الامور النسبية لا تعقل الا بعد تعقل اطرافها كالنسبة الحكمية التي يتوهم
 قد يكون غير محتاجة الى نظر واطرافها محتاجة اليه فان قلت يمكن التزام كون تلك الامور نظرية ولا يكون منها انعدام الشئ من
 القواعد بخلاف التصديقات المذكورة فان التزام نظرية يلزم ان يكون التصديق مكتسبا من القول الشايع وهو خلاف قاعدتهم
 قلت يلزم من الاول ايضا ان يكون النظر مكتسبا من غير حده ورسم بل من حد اطرافه اورسمه وذلك ايضا خلاف قاعدتهم
 قوله واذا جعل التصديق عبارة عن المجموع كما هو مذهب الامام قوی الاشكال وقد يقال لا اشكال على مذهب الامام اذا التصورات
 كلها بدیهة عنده وانت غير بان فرض المحقق قدس سره انه اذا جعل التصديق عبارة عن المجموع كما هو مذهب الامام يقوى الاشكال
 ولا يلزم من ذلك ان يقوى الاشكال على الامام فاحصل كلامه انه لو ذهب احد باذهب اليه الامام في تركيب التصديق فقط قوس
 الاشكال على انه يمكن ان يقال يقوى الاشكال على الامام ايضا بطلان ما زعم من بدیهة التصورات فاذا لزم فما ذهب اليه قوی الاشكال
 عليه قوله قال ليس جميع التصورات بدیهة الا لما احتجنا الى نظرية فيبحث لان معنى البدیهی ما لا يحتاج الى نظرية فقد تقدم والنسبة والجواب
 ان للمعتبر في البدیهی عدم احتياج التصور وفي التالي عدم احتياجه فيه وبما وان كانا متلازمين فكنا متساويين فان الاول عبارة عن توقف
 حصول التصور على النظر والثاني عن توقفه على حصوله اياها عليه قوله قال بعض الفاضل في توجيه هذا التفسير حاصله ان اطلاق الجمل وايراد

المحقق الدواني
 قدس سره
 في جواب السؤال
 الاول
 في جواب السؤال
 الثاني
 في جواب السؤال
 الثالث
 في جواب السؤال
 الرابع
 في جواب السؤال
 الخامس
 في جواب السؤال
 السادس
 في جواب السؤال
 السابع
 في جواب السؤال
 الثامن
 في جواب السؤال
 التاسع
 في جواب السؤال
 العاشر
 في جواب السؤال
 الحادي عشر
 في جواب السؤال
 الثاني عشر
 في جواب السؤال
 الثالث عشر
 في جواب السؤال
 الرابع عشر
 في جواب السؤال
 الخامس عشر
 في جواب السؤال
 السادس عشر
 في جواب السؤال
 السابع عشر
 في جواب السؤال
 الثامن عشر
 في جواب السؤال
 التاسع عشر
 في جواب السؤال
 العشرون
 في جواب السؤال
 الحادي والعشرون
 في جواب السؤال
 الثاني والعشرون
 في جواب السؤال
 الثالث والعشرون
 في جواب السؤال
 الرابع والعشرون
 في جواب السؤال
 الخامس والعشرون
 في جواب السؤال
 السادس والعشرون
 في جواب السؤال
 السابع والعشرون
 في جواب السؤال
 الثامن والعشرون
 في جواب السؤال
 التاسع والعشرون
 في جواب السؤال
 الثلاثون
 في جواب السؤال

وان كان فائدة له لانا نقول ما ذكرتم من انه يعتبر في العلة الخائية كونها معلوم الترتيب حتى اذا تصورا بنحاث النفس بمجر والشك
 لتساوي طرفيه فلا يخرج احد هما بالبا عيشه والعلة الخائية في المثال المذكور والاشبهه في الحقيقة هو امر معلوم الترتيب كما ذكرتم
 وان قيل في العرف ان هذا السعي لاجل الماء مثلا لكن لو اعتبر في الفكر كون التاوي علة غائية بهذا الوجه لنعم ان يخرج مثل هذه
 الصورة عن الفكر مع انه لا سبيل الى ادراج في شيء من اقسام البديهي هذا خلف فلا بد ان يرد ما ذكرتم في تعريف الفكر كون التاوي
 علة غائية له بحسب العرف ليشتمل مثل هذه الصورة وحتم ما ذكرتم ونحن نقول الترتيب فعل اختياري يتوقف على التصديق بترتيب
 فائدة ما عليه فلو كان جميع التصديقات نظرا يلزم الدور والتسلسل لا يقال التحيل كاف في ترتيب الخاتمة ولذلك قيل الناس
 في باب الاقدام والاجام اطوع للتحيل منهم للتصديق لانا نقول المراد بالتصديق هنا ما يشتمل التحيل ولذلك جعل الشرع احد الصناعات
 النفس التي هي من اقسام الموصل الى التصديق ^{تتعلق} قال الدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة قوله بمرتبة متعلق بقوله
 يتوقف والمراد من التوقف الاول ايضا التوقف بمرتبة لانه المتبادر عند الاطلاق فيكون معنى الدور هو توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف
 عليه اما بمرتبة او بمراتب فيكون الدور المصحح توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبة والضم توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه بمراتب لانه
 توقف ا على ب وب على ج وح على ا فان اعتبرنا توقف ا على ب بمرتبة وتوقف ب على ا بمرتبة كان ذلك المضمرا بنا على التعريف لان توقف
 الشيء اعني بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتين اعني ب واما اذا اعتبرنا توقف ا على ج بمراتب وتوقف ج على ا بمرتبة لم يخل
 في تعريف الدور المضمرا لانه توقف الشيء بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة فلا يكون تعريف الدور المضمرا جامعاً ويلزم الواسطة بين
 الدور المضمرا والمصحح لانا نقول ليس بين ا و ج واسطة واحدة من التوقف يصدق عليها باعتبار امر انها توقف بمرتبة على ما
 يتوقف عليه بمراتب باعتبار اخر انها توقف بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة فليس هناك فردان من الدور المضمرا ففرد واحد
 هو داخل في التعريف فانهم قد يجعل من باب تنازع العالمين على معمول واحد وفيه ان يصح المعنى توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبة واما
 بمراتب على ما يتوقف عليه بمراتب فيخرج التوقف بمرتبة على ما يتوقف عليه بمراتب وبالعكس لعدم دخولها في شيء من شقي الترتيب ففردان في الشيء الاول كلامنا
 بمرتبة وفي الشق الثاني بمرتين فاحسن تدبره فاجواب ما ذكرناه لذلك قوله التي تقع فيها الحركات الفكرية انما هو صرح القوم بان
 الفكر حركة النفس في المقولات من قبيل الحركات في الكيفيات النفسانية وفيه بحث او لا يوجد في شقي الحركة لا كون الشيء بحيث
 يتعرض فيه في كل آن فرد من المقولة التي فيه الحركة لا يكون ذلك الفرد في الآن السابق ولا في الآن اللاحق والآن انما
 تمكن فرضها في الزمان غير واقعة عند عدمهم وكذا الافراد المفروضة غير واقعة ومعلوم انه ليس في صورة الفكر الا علوم محصورة
 لا يما في الرجوع من البادى الى المطالب فانه ليس هناك الا العلم بالجنس والفصل مثلا او الصغرى والكبرى فلا يتصور كون
 النفس في كل آن متصفا بفرد من العلوم لا يكون قبله ولا بعده لا يقال النفس اذا خطت الجنس مثلا والثقت اليها فانما ينتقل
 منها الى الفصل مثلا بالتدريج فانه يضعف التفاء الى الجنس تدريجاً ويقوى التفاء الى الفصل بالتدريج لانا نقول قد صرحوا بالاتفات
 ان فعل من افعال النفس قد صرحوا بان الحركة لا تقع في مقولة الكم والكيف والدين والوضع فلا يكون في الاتفات وليس
 بسلم فلا يصح ما ذكره من ان الفكر حركة كيفية او لو قيل بان اختلاف مراتب الاتفات يستلزم اختلاف التصور في الشدة والضعف

مع
 بمرتبة
 بمراتب
 بمرتبة
 بمراتب
 بمرتبة
 بمراتب

فلنفس في كل مرتبة من مراتب الالفاظ صورة في مرتبة من الشدة والضعف مخالفة في الشدة والضعف
 الصورة السابعة واللاحقة فيكون بها حركة في الصورة لم يتجدد قوله بجملة أي بالقوة ذات التفسير ليس بصحيح لان التحقيق ان العلم الاجمالي
 علم لفعل كما بين في موضعه فان العلم باجزاء المعرفة جامع للعلم بجزء المعرفة لم يقبل جامع للعلم بالمعرفة لانه حين العلم بالمعرفة
 عنده واداء بالجزء كل جزر جزر لا يجمع الاجزاء فانه حين الكل قال هذا الدليل بين على حدوث انفس اقول على تقدير نظرية الكل
 لا يمكن اكتساب شيء من الاشياء اذ لو لم يحصل شيء من الاشياء بالكلية لم يحصل شيء من الاشياء بالوجه اما الملازمة الثانية فظاهرة
 انما هو بوجه شيء فلو كان شيء فاذ لم يحصل كنه لم يحصل وجه ما دام الملازمة الاولى فلان حصول شيء بكنهه مسبوق بحصوله بوجهه والشيء
 ما لم يعلم ولا بوجه لم يكن اكتسابه وحصوله بوجه على تقدير نظرية الاول موقوف على صرف الزمان من الازل الى حين في اكتسابه وانما
 يتصور الشروع في كسب من ذلك احد من الزمان وذلك زمان متناه فلا يمكن اكتساب كنهه فيه وتفضيله انما اذا فرضنا ان كنهه
 مثلا حصل للنفس من الاول الى الآن مثلا فنقول هذا محال لان اكتساب كنهه انما يتصور بعد معرفة بوجه ما وبما يدعي النفي المتناهي نظرية
 على ذلك التقدير فحصول ذلك الوجه موقوف على صرف الزمان من الازل الى حين في اكتسابه ثم من ذلك احد من الزمان
 لا يمكن اكتساب كنهه لانه زمان متناه من جانب المبدأ فلا يمكن حصول كنهه وقد فرضناه حاصلا ههنا وبه لا يجري في كل كنه فرض
 حصوله فلا يمكن حصول شيء بكنهه واذ لم يحصل شيء من الاشياء بكنهه لم يحصل شيء من الاشياء بوجهه لان كل وجه شيء كنه شيء كما سبق
 فتأمل قوله ولما كانت التصورات والتصديقات الخ قد يناقش بان ان اريد ان التصورات والتصديقات امور موجودة في الخارج
 فهو ممنوع كيف لا والتحقيق عند فهم ان العلم هو الماهية الموجودة في الذهن وان اريد انها موجودة في الذهن فخرجه بالمعدوم
 ايضا كذلك وانت خير بان الظاهر من الكلام على ما هو المشهور فيما بين القوم من عدم العلوم من الكيفيات المتشابهة الموجودة في
 الخارج والما يتحقق المحال فهو موكول الى موضعه على انه يمكن ان يقال المراد من كونها موجودة وجودها في الذهن فان البداهة
 والنظرية من العوارض الذهنية فيكفي في الاتصاف باحدنا الوجود الذهني وزيد المعدوم وان كان موجودا في الذهن لا يصف بالكتابة
 وعدما فانما من العوارض الخارجية والاتصاف بما يدعي الوجود الخارجي قوله فان النظرية بمعنى الابدسي انت تعلم ان معنى النظرية
 ما يحتاج الى نظر الابدسي ما لا يحتاج الى النظر فكان ينبغي ان يقول فان الابدسي بمعنى اللانظري لكنه تسامح في العبارة لتلازمها قوله
 بخلاف التصورات يعني ان بيان اكتسابها يحتاج الى انظار دقيقة لا يناسب شأن المبتدئ ولا بد من ضم ما ذكرناه حتى يتم التعريب
 فكأنه اكتفى عنه بذكره من جريان الشبهة وذباب الامام الى خلافه فان ذلك يشعر باقتضائه الى البحث المشنع ظاهرا قوله والمادة انما
 يكون الاجسام صرح في حاشيته على التجريد بان العلة المادية والصورية لا يختصان بالاجسام ووجه التوفيق ان المادة والصورة محتقان بالعلم المادية والصورة
 اذ المراد بها جزر يكون معه العلول بالقوة وجزر يكون معه العلول بالفعل فمعنى كلامه ان ههنا اطلاق الصورة على تلك البياض كما وقع
 مرعا في عبارة الشارح واطلاق المادة على الامور المعطوكة كما يستفاد من عبارة لان البياض اذا كانت صورة يكون الامور المعطوكة مادة
 على سبيل النسبة لاطلاق العلة المادية والصورية عليها كذلك وبما ذكرنا يندفع المناقاة بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكره اولاً من ان كل
 مركب صادر عن فاعل فمثار لا بد له من علة مادية وصورية فانه شاعل لغرض المركب الصانع عن المثار + +

ولما كان المراد منه ما يتجدد بالمصدق لا يكون الاضافه فليحفظه قائل **قوله** تقدم بالطبع فان قلت انه لا يلزم من تقدم التصديق في نفسه تقدم باحثه والمقصود بيان وجه تقديم باحث التصديق على باحث التصديق لانفس التصديق فلا يتم الدليل قلت الامم كذلك لكن منش التصديق لا يكون الا باحث شيء مقدم على التصديق فينبغي ان يذكر احوال المتقدم مقدما الى هذا اشار المحقق حيث قال كان الاولى قوله والا تراوا بزار التصديق عنده على اربعة يعني ان كان مراد الامام في تلك العبارة الايقاع والانتزاع تكون ابرار التصديق زائدة عنده على اربعة اعني تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية والحكم ونصيره لان عدم خروج الحكم من التصديق سلم عنه الكل ولزم دخول نصيره ايضا على هذا التقدير هو نزق الاجماع فيجب ان يراد بلفظ الحكم في عبارة المنفصل النسبة الحكمية فان قلت يمكن ان يكون اضافه التصديق الى الحكم بمعنى التصديق الذي هو الحكم قلت هذا مبني في نذهب الامام لانه ذهب الى ان الابتاع فعل لا ادراك فلا يكون الحكم عنده تصور او ادراكا فلا محالة يكون تصور الحكم غير الحكم ويزيد الا بزار على اربعة **قوله** لا يتخلص له لانه لا يتبين عنه ان فهم المعنى بواسطة علم الوضع لا يكون الا في المطابقة فيلزم منه خروج دلالة التضمن والالتزام فلا يجب في الدلالة الوضعية الا العلم بوضعه اعم من ان يكون له او لشيء يكون المدلول جزئيا او لازما فيمثل الدلالة الثالث كلها **قوله** يريد ان لفظ الامكان ان علم انه كان فيقتضى تعريف المطابقة بالتضمني بالامكان العام فان لفظ الامكان موضوع للامكان الخاص والعام ايضا فاذا اطلق ويراد به الامكان الخاص يكون الامكان العام جزئيا فيكون الدلالة عليه دلالة تضمنية ويصدق عليها انها مطابقة ايضا لكون الامكان اعم مما وضع لفظ الامكان ايضا وقال الشارح في بيان الانتقاض انه اذا اطلق لفظ الامكان واريد به الامكان الخاص كان والدلالة عليه مطابقة وعلى الامكان العام تضامنا فاعترض عليه بان قوله وعلى الاكان العام تضامنا مشعر بان ليس دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في هذا الوقت مطابقة مع انها موجودة حينئذ ايضا فاجاب المحقق بان مراد الشارح ان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في هذا الوقت وان كانت مطابقة ايضا لالتها في ضمن الامكان الخاص تضمنية واليه اشار بقوله ولاننا في **قوله** بهذا الدليل ايضا يعرف ان الالتزام لا يستلزم التضمن لانه كما ان المطابقة لا تستلزم التضمن ان يكون المعنى الموضوع له بسيطا كذلك لا تستلزم الدلالة الاترية تضامنا لحوال ان يكون المعنى البسيط لازما ذهني فيحقق الالتزام بدون التضمن وهذا اعتذار لعدم التعرض لهذا بانه قد ظهر من وجه عدم استلزام المطابقة التضمن ووجه الظهور قوله المعنى البسيط بصيغة النكرة الموصوفة فالمعنى البسيط اعم من ان يكون لازما ذهني او لا فاذا كان له لازم ذهني فيحقق الالتزام بدون التضمن بلا خلاف **قوله** لكن يتخرج الخ يعني انه لا يرد المنع بالتابع الا اعم حين قيد الحكم به بالحيثية المذكورة لكن يريد حينئذ ان المقصود عدم وجودان التضمن والالتزام بدون المطابقة مطلقا واللازم من هذا انها لا يوجدان بدونها من حيث انها تابعان لا مطلقا وهو خلاف المقصود فان قلت ان هذا التقدير على نحو احداهما ان يكون الحيثية قيدا للمحكوم به والثاني ان يكون قيدا لانتسابه فالاول يوجب تقييد النتيجة وهو خلاف المقصود لكن الثاني يقول الى الشروطة او العرفية العامين ويكون المعنى كل تابع ما واهم تابعا له ويدرءون المتبوع والمصغرى يعني انها تابعان وانتم والدائمة اذا كررتم مع احدي العامين نتج دائمة كما هو مبشروح في بباحث المتبوع فيكون النتيجة التضمن والالتزام لا يوجدان بدون المتبوع اى المطابقة والما هو عين المطلوب فانه ليس بتصديق عدم وجوده فمن

اي دلالة الابتاع
والانتزاع مستفاد
بعبارة اخرى في
هذا لا يكون جازما
التصديق زائدة عنده
او بعد عنده لا علم
في اى مطابقة اذا
ان يبين لانتسابه
موجب ان يتبين

وجودها بما ظاهري المعاني وفي الافراد اعتبارها بالجمع ايضا وليس شرط في التركيب وجودها باعتبارها واحدة في الافراد اعتبارها بالجمع
 والجمع وتبين الاخير ان ساقطان عن المحاذير باطلان بالكلي لا تخاير جبان الواسطة بين الافراد والتركيب وهو خلاف الاتباع
 ولذا لم يذكرها المحقق وقال الاول مستبعدا للاستدلال ودخل اكثر الالفاظ المركبة في المفردة لان التركيب على الاول انما يكون اذا
 يدل جزر اللفظ على جزر جميع المعاني الثلاثة فاذا انتفت هذه الدلالة باعتبار بعضها يكون اللفظ مفردا وان وجد شيئا باعتبار بعضها
 فلذلك لم يتعرض الشارح له فبقى الاحتمال الثاني الذي نفرض له وبين ان الثاني اي اعتبار الدلالة المذكورة في التركيب باعتبار
 اي معنى كان وفي الافراد عددها باعتبار اي معنى كان يستلزم كون اللفظ الواحد مفردا ومركبا معا نظرا الى الداليتين اي المطابقة
 والنفس مثلا ثم اعترض عليه بان لا محذور فيه لان هذا انما يلزم باعتبار الداليتين لا بدلالة واحدة **قوله** بل هذا اولي آه يعني اعتبار
 الافراد والتركيب معا في لفظ واحد باعتبار الداليتين اولي من اعتبارهما فيه معا باعتبار دلالة واحدة كما في لفظ عبادة علما فان
 الافراد والتركيب متحققان فيه باعتبار دلالة واحدة اي المطابقة. لكن هذا في حالتين وباعتبار وضعين مختلفين كما قال صاحب
 الاعتذار فلذلك يجوز هذا ولم يجز ذلك لان ذلك الاجتماع في حالة واحدة وبسبب وضع واحد فيلتبس الاقسام بزيادة التباين
 بحيث يفضي الى التغير في اجزاء احكام الافراد والتركيب عليه فان ذلك الاجتماع في استعمال واحد ووقت واحد **قوله**
 يشكل هذا بمثل الضائر المتصلة يعني ان تعريف الاداة بالمصلح لان تخير واحد فيقتضئ مثل الضائر المرفوعة المتصلة كاللغة
 في ضربا لكونها فاعلة والفاعل مخبر عنه لا تخبر به واما الضائر النصوية والمجروزة فلكونها فضلة لا تصلح لذلك ايضا. فان قلت المراد
 عدم صحة الاخبار به باعتبار المعنى ومعنى الضائر مستقل صالح للاخبار به دون معنى الاداة فافترقا قلت هذا على تقدير ان يكون عدم
 صلاحية الاخبار بصحة اللفظ باعتبار دلالة على المعنى والفاظ الضائر المذكورة لا تصلح لذلك قطعا وانما زاد لفظ التثنية لان هذا الاشكال
 ليس مختصا بالضائر فقط بل هو جار في الاسماء اللازمة الظرفية ايضا فانها تقع فضلايت والتخير عمدة في الكلام **قوله** وليست لفظة
 في مرادفة للظرفية. دفع دخل تقريره انه كما قيل في توجيه اسمية الضائر ان الالف في ضربا بمعنى ما وهو صالح لان تخير به فصلاية
 الاخبار اعم من ان يكون بنفسها او بمرادفها. كذلك لفظة في مرادفة للظرفية وفيها صلاحية الاخبار موجودة فيلزم ان يكون كلمة في
 اسما لاداة. وحال الدفع ان لفظة في ليست مرادفة لمطلق الظرفية بل هي مرادفة لظرفية مخصوصة معينة بين الطرفين الخاص
 والمطلوب الخاص كقيام زيد في الدار في غير مستقلة لاحتياجها في التعقل اي الطرفين المخصوصين فلا تصلح للاخبار لا بنفسها
 ولا بمرادفها فلا تكون اسما على تقدير العموم ايضا **قوله** لم يرد بذلك ان يجوز وحده وال على تلك اللازمة التخير بذلك دفع
 اعتراض يرد على قول الشارح بل بحسب جوهره ومادته كالزمان هو تقريره انما لا نسلم ان جوهر لفظ زمان يدل على الزمان فانه لكان
 كذلك لدل تقايب لفظ زمان كما زان وزامن ونازم وغيره على الزمان ايضا وليس كذلك فبطل بيان الفرق بين الكلمة
 وبعض الاسماء التي تدل على الزمان بان الدلالة على الزمان في الكلمة هيتهما وفي هذه الاسماء جوهرها ومادتها وحاصل
 الدفع ان الشارح لم يرد ان جوهر تلك الاسماء وحده وال على الزمان بل المراد ان جوهرها ايضا خلا في الدلالة على الزمان
 بخلاف الكلمة فان هيتهما مستقلة بالدلالة على الزمان ولا دخل لجوهرها في الدلالة على الزمان فانه يعلم بان

اي على تقدير
 ان صلاحية الاخبار
 اعم من ان يكون
 بنفسها او بمرادفها

في تلك الاسماء الدالة على الزمان مدخلا بجاهزا ايضا قوله فانما تصح في لغة العرب يعني ان كلياته قضية كلما اتحد الصيغة في الكلمة
 اتحد الزمان المفهومة من كون الهيئة مستقلة بالدلالة على الزمان انما هي في لغة العرب دون لغة العجم لا تقاضا في قولك
 آمدوا أي تم قال واجب بان هذا من الاحوال المختصة بلغة العرب التي دونت بها هذه الصنعة لزيادة اعتبارها واثار الحمشي
 الى ضعف هذا الجواب حيث اني بصيغة المجهول ووجهه ان قواعد الفن عامة فيجوز مختصة بلغة دون لغة على انه ليس يجاز في لغة
 العرب ايضا لان الكليات المذكورة تدل على تبدل الزمان عند تبدل الصيغة مع انه ليس كذلك فان صيغة لم يفعل بمعنى
 لم يفعل وان قلت ان لم يفعل ليس بكلمة بل هو مركب من الاداة والكلمة كما اجاب به بعض الاكابر ايضا قلت هذا واجب ان
 لا يكون كلمة انتهى اعني لفظ لا تفعل كلمة بل مركب من الاداة والكلمة مع انها تعد بالاتفاق كلمة انتهى ومع قطع النظر عن هذا الاتفاق
 نقول ان الهيئة العارضة للكلمة ليست الا ما هي له باعتبار الحركات والسكنات وترتيب الالفاظ فكون صيغة لم يفعل ليس الا
 باداة النفي اى حرف لم فالهيئة الحاصلة له لا تكون الا مجموعها ايضا ان دلالة اليبات المذكورة على الازمنة في الكلمات ليست
 الا باوضاعها النوعية والوضع النوعي بصيغة لم يفعل ليس الا مجموعها فان قلت اتحاد الصيغة موجب لاتحاد الزمان دون العكس
 قلت هذا في القول المذكور سابقا من ان هيئة الكلمة مستقلة في الدلالة على الزمان فاتحادها على ما تامة لاتحاده وعدم العلة موجب
 عدم العلول على انه لا يتم هذا ايضا فان صيغة المضارع تدل على زمان محال والاستقبال مع اتحاد الصيغة لان انتقار اراوتها
 في وقت واحد لا يجب انتقار الدلالة عليها قوله وباجزاء كل ما لا يصلح معناه حقيقة الخيرية ان عدم الصلاحية للاخبار المعبر في الاداة
 انما هو باعتبار معناه حقيقة لا تامة ولا وابتداء المعنى الاسمي في تصلح للاخبار بها او عنها كما يقال النظرية المخصوصة معنى في او معنى في
 نظرية مخصوصة قوله لان اتسام اللفظ الى الجزئي والكلى الخ دليل يجعل هذه القسمة مخصوصة بالاسم حاصل الدليل ان اتصاف
 اللفظ بالكليات والجزئية انما هو بحسب اتصاف معناه بما ومعنى الاسم مستقل دون معنى اى الكلمة والاداة فان معنى من مثلا هو بهذا
 مخصوص على وجه يكون له للملاحظة حال طرفيه مثل السير والبصرة فلا يكون معني به ومقصودا بالذات في قولك سرت من
 البصرة فلا يكون مستقلا وكذا حال الكلمة فان ضرب زيد مثلا يدل على حدث مخصوص ونسبة مخصوصة معينة وبين فاعله لمحوظة على
 وجه المراتبة فلا يكون معناه مستقلا ايضا فان قلت الاسماء المشتقة كضارب ومضروب تدل على حدث مخصوص والنسبة المخصوصة كما في زيد
 ضارب فلا يكون معناه مستقلا ايضا مع انه اسم قلت بل يفرق خفي وهو ان النسبة في المشتقات انما هي الى ذات بهيمة داخلية في مفهومها فيكون
 المجموع مستقلا بالمفهومية فيصالح لان يحكم عليه وبخلاف ضرب مثلا فان النسبة في الكلمات الى ذوات مشخصة خارجة عنها كما تقرر في موضع من
 ان النسبة الحكمية في الكلمات هي التي لا تحصل فيها وخارجا لا يذكر لقال المبين فانما مرادنا لملاحظة حال الحدث بالقياس الى الفاعل المخصوص فقال قوله
 واعلم ان الجزئي يقابل الكلمة الغرض منه دفع دخل وهو ان اتسام القسمة الاولى مجمعة مع اتسام القسمة الثانية فان المشترك قد يكون كليا بحسب كلاسيتها
 كالعين وقد يكون جزئيا بحسب كلاسيتها كالمشخصين فالكل والجزئي غير متحصان بما يكون معناه واحدا وحاصل الدفع ان اتسام القسمة الاولى بتبانية بالذات
 وكذا اتسام القسمة الثانية ولما اتسام القسمة الاولى مع اتسام القسمة الثانية في متانة الاعتبار وتقسيم الكل والجزئي وان لم يخص بما يكون معناه واحدا
 لكن يمكن هذا التقسيم فيما يكون معناه واحدا لا التقسيم الثاني فلهذا اخذ فيه ما يكون معناه واحدا لا على سبيل الاختصاص فاعتبار قيدية الجزئية في قوله

هذا جواب سؤال
 هو ان المراد يكون
 فيكون هو المراد
 المراد غير الدليل بان
 اللفظ المشترك يدل
 على سائر وان عين
 بعضها بقرينة ما لا يكون
 متصفا بالادوية
 لا يجب ان السائر
 على

وان كان معناه واحدا وان كان كثيرا لازم قوله يعني اذا جرد النظر الى مفهوم المركب انما اعلم انه كان مبنى الاعتراض ان
يراد بلفظ الاحتمال في قوله يحتمل الصدق والكذب معناه اللغوي الذي هو في القارية برهانش وان يكون هذا الاحتمال في
نفس الامر ولا شك انه لا يخبر بجهتها في نفس الامر يتصف بها فانه اجتمع النقيضين - فاجاب البعض ان المراد بالواو الواو الصلة او
الفصلة لكن ماضى به الشايع وقال لا معنى لاحتمال جينته فان الصدق او الكذب على هذا التاويل يكون قطعيا وقال واحتج
في الجواب ان المراد واحتمال الصدق والكذب بجرد النظر الى مفهوم الخبر بوجه المحشى - فحصل هذا الجواب ان احتمال الصدق
الكذب انما هو بجرد النظر الى نفس مفهوم المركب بان لا يطرأ له امر خارج عن مفهوم المركب من خصوصية التكلم او غيره
الطرفين او امر آخر - فخر الله تعالى وخبر رسوله عليه السلام وقولنا التاويل فتاوا الكل اعظم من الخبر وغيره من التاويلات الصادرة
داخله في تعريف الخبر لانها تحتمل الصدق والكذب عند العقل نظر الى ما به الخبر مع قطع النظر عما به - فان قلت فيظهر من
قول الشايع لا معنى لاحتمال جينته من قول المحشى وانما حصل ان الخبر يحتمل الصدق والكذب عند العقل انما اراد بالاحتمال
الاحتمال العقلي والامكان الذهني وقد علم انه كان مبنى الاعتراض معناه اللغوي والاحتمال النفس الامرى المتبادر من الكلام فان
لزم من اتصاف الخبر بالصدق والكذب معا على التعريف المذكور ليس الا باخذ معناه اللغوي واما الاحتمال العقلي والامكان الذهني
فما لا يستلزمان الوجود فضلا عن الاجتماع فهذا الجواب ليس موافقا لاعتراض المحضر ومع هذا هو خلاف المتبادر من الكلام قلت
ليس كذلك بل مراد الشايع والمحشى في هذا الجواب ان الاحتمال اللغوي المتبادر من الكلام لكن غرض المحشى ان هذا الجواب مبنى
على ان يجرى النظر الى نفس مفهوم الخبر وما به من حيث هي وهي ثبوت شيء او نفيه عنه - ولا يتوهم ان هذا الجواب على تقدير عمل
لفظ الاحتمال على معناه اللغوي يستلزم اجتماع الصدق والكذب وهو اجتماع النقيضين - لان امتناع اجتماعهما بالنظر الى كونهما
نقيضين في نفس الامر وهو خارج عن نفس مفهوم الخبر وما به من حيث هي وقد مر انه لا ينظر في احتماله الى الخارج اى خارج الخبر والواقع ولكن
ان يقال انه لا يجب على الجيب ان يبنى كلامه على مبنى اعتراض المحضر فيمكن عمل لفظ الاحتمال على الاحتمال العقلي اى يجوز عند
العقل ان يكون صادقا وكاذبا بخبر ولا حيلة في الخبر قال - قوله فان كل ما يفرض في الخارج دليل على عدم امكان صدق
اللاشيء على شيء من الاشياء في الخارج والذهن وانا قال يفرض اتباعا لمذهب الشيخ من ان المعبر في المحصورة اتصاف ذات
الموضوع بالوصف العذائي بالفعل بحسب الفرض وقال بعضهم انه انا قال ذلك ليتضح عدم امكان صدق اللاشيء على شيء
من الاشياء بخلاف ما اذا قيل كل ما هو في الخارج فانه يجب ان لا يكون اللاشيء صادقا بالفعل على شيء من الاشياء لاعدام امكان
صدقه عليه - اقول انه لا دخل لزيادة قيد الفرض فينبل ليس عدم امكان الصدق والا لانه لما صدق عليه شيء فصدق اللاشيء
عليه يستلزم اجتماع النقيضين سواء كان موجودا في الخارج في نفس الامر او مفروضا فينبل زيادة قيد الفرض لغرض شمول الاستدلال
المفروضة في الخارج والذهن فان كل شيء فرض فيما لا يمكن ان يكون لا شيئا بل هو شيء - فان قلت هو شيء في الفرض ولا شيء
في الواقع قلت مفهوم اللاشيء اعم من الواقع وغير الواقع فما هو شيء في الفرض كيف يكون لا شيئا مطلقا - فان قلت الكلمات

قوله لا يستلزمان الاطلاق
 منهم على اختيار الذي
 على مثال اجتماع العيدين
 من اركان التحقيق في
 عند عند وجوده ثابتا لا ينفك
 سلكا اجتماع قيام زيد
 هو في نفسه وقت له
 من كمن انما كان
 غضا به وجود في كل حال
 لا جبر في السواء
 عين على كل شيء في كلام
 ان
 جبر
 كلاما لا يستلزمان
 ان يجبروا على الجبر
 تحقيق القام
 منشا رقي المنفرد
 منشا الصواب لما اشار
 في خبر الصواب لما اشار
 اشارة اليه بانهم
 الاصل منه الاقوى
 وبما مر او مناه فكل
 اى يجوز لا لا يمكن
 انظر على ما لا يلزم
 اجتماع الصدق والكذب
 اصلا لان الاركان
 لا يستلزمان الوجود
 اربوا الحسن

الفرضية داخلية في مفهوم الكل وكل مفهوم شيء فيلزم ان يكون الاشياء شيئا قلت الكلام في ان الاشياء لا يصدق على شيء وكون
 الاشياء خروا المفهوم الكل لا يوجب الاكود فبرو الاشياء والاستحالة في كون الشيء خروا المفهوم فان قلت كونه فردا للشيء يستلزم صدق
 الشيء عليه لان كل شيء يصدق على افراده وهو يستلزم اجتماع التقيضين فيكون محال قلت اجتماع التقيضين ان يصدق على
 شيء واحد آخر لان يصدق على آخر فان مفهوم مطلق المفهوم يصدق على مفهوم سلبه فصدق الشيء على الاشياء لا يوجب
 الاستحالة فافهم واعتبر وان من خواص هذه الحاشية قوله فالمعتبر في افراد الكل امكان فرض صدقه عليها فيه بحث اوكلية المفهوم
 المتمتعة بالصدق كالاشياء واللا يمكن بالامكان العام انما هي بحسب تجوز العقل والتجوز العقلي لا يستلزم الوجود حتى يقال ان
 من افراد الكل ما يمنع صدقه عليه في نفس الامر وليس له وجودا اصلا فضلا عن بحث امكان صدق الكل او امتناعه على انه ان
 كان المراد من لفظ الفرض في هذا القول الفرض النفس الامرى والتجوز العقلي بحسب نفس الامر فالعقل لا يجوز اصلا صدق الاشياء
 على شيء من الاشياء الموجودة في الخارج او في الذهن فكلما امتنع الصدق في نفس الامر كذا لم يمنع فرض صدقه فرضا صحيحا
 وان كان المراد من الفرض مطلق الفرض اعم من ان يكون صحيحا او لا فهذا الفرض موجود في الجزئي ايضا فالتحقق ان المعتبر في
 الكلية هو امكان فرض الافراد في نفس الامر بحسب نفس مفهوم الكل مع قطع النظر عن الخارج سواء كان له افراد في نفس الامر
 او لا واعم من ان يجوز فرض العقل في نفس الامر لحاظا امرا خراما لاختصاص الكلية على جواز فرض العقل في نفس الامر عند ملاحظة
 نفس مفهوم الكل مع قطع النظر عما عداه ولا شك ان هذا الفرض صحيح في نفس الامر في نفس مفهوم الكل بخلاف الجزئي لان
 نفس مفهومه ياتي بالكثر لدخول الشخص في مفهومه فلا يمكن الفرض المذكور فيه وانما قال المحقق امكان فرض صدقه لان الكلية
 لا تقتضي فرضه بالفعل بل امكان الفرض كما في قوله قال هو المراد تمام الجزر المشترك بين الماهية وبين فرع آخر ثم الفرض
 منه تشریح تمام الجزر المشترك بان المعتبر فيه امر ان احدهما كونه مشتركا بينهما وثانيهما كونه بحيث لا يكون جزء مشترك بينهما كما عده
 اما اعتبار وحدة النوع الآخر فليس بضروري فيلزم اعم من ان يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر او نوعين آخرين والانواع
 الاخر فليس ذكر نوع آخر على سبيل التقييد لاجل ان هذا القدر كاف في تحقق ايجسية فانه اقل مرتبة الاشتراك فكلما زاد يلزم
 على قول الشارح وبين نوع آخر ان يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر والاولى في اولها يكون يعني يكون خارجا من
 الجنس وداخل في الفصل وهو باطل قوله فالمعتبر في مطلق الجنس اعم من ان لا يعتبر في كونه جنسا مطلقا كونه تمام المشترك بينهما وبين
 جميع يشارك في هذا الجنس فان الجسم التامى مثلا تمام المشترك بين الانسان وبين النباتات دون الحيوانات وهو جنس للانسان
 ولو كان بعيدا فعقل الشارح في بيان الشيء الثاني او لا يكون معناه لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما اصلا يسد خل
 الاجناس البعيدة في الشيء الاول اي في قولنا ما ان يكون قوله فالجزئي الحقيقي لا يكون مقولا ومحمولا على شيء اصلا وجهه ان
 الحمل يقتضي اتحاد الوجود ولا يمكن ان يكون وجوده قائما بالحكوم عليه وبه لا متاع قيام العرض الواحد بكليتين والا لا يكون العنصر
 عرضا فلا بد ان يقال ان معنى اتحاد الوجود ليس الا انه لا حد لها بالاصالة ولا غايتها بالجمع بان يكون احدهما منشأ لانتزاع الآخر
 قد تحقق ان الجزئي هو الموجود اصالة والامور الكلية منتزعة عنها واذا ثبت هذا فالحكم باتحاد الامور الكلية مع الجزئي يكون صحيحا

٩٢
 قوله لان يصدق
 الاشياء على الاشياء
 وصدق الشيء عليه
 ايضا يوجب صدقه
 على الاشياء
 الاشياء على الاشياء
 الاشياء على الاشياء
 لان الاشياء تتعارف
 وانما في ذلك
 في نفس الامر لا يوجب
 شيئا من ذلك
 اتحاد النوعين
 ليس بالضروري
 اقتضى اتحاد النوعين
 بحدود الاشياء
 في قول

والاعم يلزم تكرار قوله ولا يخص لان كل اعم من وجه فهو اخص من وجه ففقيه يستلزم نفسه - فرفع المحشى بوجهين الاول ان المراد بالاص
 مطلق الاخص فهو شامل لنحوي الاخص وبالاعم الاعم المطلق لاس من وجه فانه قد دخل في نفي مطلق الاخص فلا يلزم التكرار والثاني
 ان يراد بالاص الاخص المطلق لاس من وجه وبالاعم اعم مطلقا شاملا للاعم المطلق والاعم من وجه ففقيه الاخص من وجه داخل فيه لانه في
 الاخص المطلق فلا تكرار قال بوجود الاعم بدون الاخص - اى ان كان الجزء المشترك اخص من تمام المشترك يكون تمام المشترك
 اعم منه وكل اعم يوجد بدون الاخص والا لا يكون اعم فيلزم ان يوجد تمام المشترك بدون هذا الجزء المشترك وهو باطل لانه يستلزم
 وجود الكل بدون الجزء وهو محال هذا تقرير كلامه على نحو ما مر لكن يريد عليه ان عطف قوله ولا يخص على قوله لا جائز ان يكون
 مبائنا يستلزم ان يكون المعنى ولا جائز ان يكون اخص فجاز كونه اخص لا يستلزم وجود الاعم بدون الاخص بل جواز وجوده فيلزم
 منه جواز وجود الكل بدون الجزء لا وجود الكل بدون الجزء فان الجزء لا يستلزم الوجود ويدور الاشكال على هذا في قوله ولا اعم آه بان جواز
 عموميت لا يستلزم وجوده في نوع آخر حتى يلزم التسلسل وهذا اصعب الاشكالات فيكون تقدير مقدمته اخرى لازما وهي انه لو كان
 جائزا لما لزم من فرض وقدمه محال قوله واما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه انما الفرض منه بيان عموميت بعض تمام المشترك
 وخصوصية تمام المشترك بلا تحقق نوع بازا تمام المشترك بل يوجد تمام المشترك في كل نوع يوجد فيه بعض تمام المشترك ويكون عموميت
 بعض تمام المشترك لانه صادق على تمام المشترك وهذا النوع لا يصدق الا على هذا النوع لانه لا يصدق على نفسه
 صديق الكلى على الجزئي فانه يوجب كونه فردا لنفسه فيكون لبعض تمام المشترك فردا ان وتامم المشترك فردا واحد فيكون اعم
 قوله اذ لا يكون الشيء فردا لنفسه يعني اذا لوحظ الشيء في نفسه بلا اعتبار امر آخر فلا يرد المفهوم مفهوم فان للوضع في هذا القول لو
 مع ان خصوصية فيكون المعنى المفهوم الخاص فردا لمفهوم عام والا لا يكون فيه حل لكلى على الجزئي بل يكون هذا الحل عملا اوليا وهو
 لا يبيد الفردية قوله واجيب باننا نقرر الكلام انما حاصله بيان حصر جزر الماهية في الجنس والفصل بحذف النسب واعتبار نوع مبين
 تمام المشترك وتقديره انا نقول ان جزر الماهية لا تخلو عن حالين اما ان يكون تمام المشترك اول الاول الجنس والثاني اما ان
 لا يكون مشتركا اصلا بل يكون مختصا بالماهية كناطق فوفصل للماهية واما ان يكون مشتركا بينها وبين نوع آخر مبائن لها فيخفف لابلان
 يكون بعضا من تمام المشترك بينها لا تمام المشترك والا لا يكون ثانيا بل اولاد هو خلافت المفروض ويكون ههنا تمام مشترك بينها وبين
 نوع مبائن لها بالضرورة ويكون بعض المشترك هذا جزؤه وبعضه على حالين اما ان يكون مختصا بتمام المشترك ولا يوجد في
 نوع مبائن لتمام المشترك او يوجد فيه ويكون مشتركا بينها فالاول يكون فصلا لتمام المشترك وتمام المشترك عين للماهية فيكون مميز للجنس
 عن جميع اغياره وجميع اغيار الجنس بعض اغيار الماهية فيكون مميز للماهية في الجملة اى عن بعض شراكها فان الانسان مثلا اخص من
 الحيوان ونقيضه اعم من نقيضه فكلما يوجد لا حيوان يوجد لا انسان بدون العكس فيكون تمام اغيار الجنس بعض اغيار الماهية قطعا فيكون
 فصل للجنس فصل للماهية ايضا اى مميزا عن بعض شراكها واما الثاني فلا يمكن ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين هذا النوع بل

المراد بالاص الاخص المطلق لاس من وجه وبالاعم اعم مطلقا شاملا للاعم المطلق والاعم من وجه ففقيه الاخص من وجه داخل فيه لانه في
 الاخص المطلق فلا تكرار قال بوجود الاعم بدون الاخص - اى ان كان الجزء المشترك اخص من تمام المشترك يكون تمام المشترك
 اعم منه وكل اعم يوجد بدون الاخص والا لا يكون اعم فيلزم ان يوجد تمام المشترك بدون هذا الجزء المشترك وهو باطل لانه يستلزم
 وجود الكل بدون الجزء وهو محال هذا تقرير كلامه على نحو ما مر لكن يريد عليه ان عطف قوله ولا يخص على قوله لا جائز ان يكون
 مبائنا يستلزم ان يكون المعنى ولا جائز ان يكون اخص فجاز كونه اخص لا يستلزم وجود الاعم بدون الاخص بل جواز وجوده فيلزم
 منه جواز وجود الكل بدون الجزء لا وجود الكل بدون الجزء فان الجزء لا يستلزم الوجود ويدور الاشكال على هذا في قوله ولا اعم آه بان جواز
 عموميت لا يستلزم وجوده في نوع آخر حتى يلزم التسلسل وهذا اصعب الاشكالات فيكون تقدير مقدمته اخرى لازما وهي انه لو كان
 جائزا لما لزم من فرض وقدمه محال قوله واما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه انما الفرض منه بيان عموميت بعض تمام المشترك
 وخصوصية تمام المشترك بلا تحقق نوع بازا تمام المشترك بل يوجد تمام المشترك في كل نوع يوجد فيه بعض تمام المشترك ويكون عموميت
 بعض تمام المشترك لانه صادق على تمام المشترك وهذا النوع لا يصدق الا على هذا النوع لانه لا يصدق على نفسه
 صديق الكلى على الجزئي فانه يوجب كونه فردا لنفسه فيكون لبعض تمام المشترك فردا ان وتامم المشترك فردا واحد فيكون اعم
 قوله اذ لا يكون الشيء فردا لنفسه يعني اذا لوحظ الشيء في نفسه بلا اعتبار امر آخر فلا يرد المفهوم مفهوم فان للوضع في هذا القول لو
 مع ان خصوصية فيكون المعنى المفهوم الخاص فردا لمفهوم عام والا لا يكون فيه حل لكلى على الجزئي بل يكون هذا الحل عملا اوليا وهو
 لا يبيد الفردية قوله واجيب باننا نقرر الكلام انما حاصله بيان حصر جزر الماهية في الجنس والفصل بحذف النسب واعتبار نوع مبين
 تمام المشترك وتقديره انا نقول ان جزر الماهية لا تخلو عن حالين اما ان يكون تمام المشترك اول الاول الجنس والثاني اما ان
 لا يكون مشتركا اصلا بل يكون مختصا بالماهية كناطق فوفصل للماهية واما ان يكون مشتركا بينها وبين نوع آخر مبائن لها فيخفف لابلان
 يكون بعضا من تمام المشترك بينها لا تمام المشترك والا لا يكون ثانيا بل اولاد هو خلافت المفروض ويكون ههنا تمام مشترك بينها وبين
 نوع مبائن لها بالضرورة ويكون بعض المشترك هذا جزؤه وبعضه على حالين اما ان يكون مختصا بتمام المشترك ولا يوجد في
 نوع مبائن لتمام المشترك او يوجد فيه ويكون مشتركا بينها فالاول يكون فصلا لتمام المشترك وتمام المشترك عين للماهية فيكون مميز للجنس
 عن جميع اغياره وجميع اغيار الجنس بعض اغيار الماهية فيكون مميز للماهية في الجملة اى عن بعض شراكها فان الانسان مثلا اخص من
 الحيوان ونقيضه اعم من نقيضه فكلما يوجد لا حيوان يوجد لا انسان بدون العكس فيكون تمام اغيار الجنس بعض اغيار الماهية قطعا فيكون
 فصل للجنس فصل للماهية ايضا اى مميزا عن بعض شراكها واما الثاني فلا يمكن ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين هذا النوع بل

له اى بعض تمام المشترك الذى فرض اخص والا لا يكون اخص معناه ١٢ قوله لابلان انما يكون كذا يلزم ههنا من فرض وقدمه محال اى التسلسل
 فيكون محالا لكن بحسب المناقشة في بيان هذا ما يتم اذا كان لزم من الحال من فرض وقدمه نظرا لذاته وهو غير لازم لانه يمكن كون استدلاله للحال بالنظر الى استبعاد
 قول ١١ اريد الانسان مجموعا للجنس السائر فيقوى معنى قوله صدق انما اى وان صدق على نفسه بكل الادلى بتأثير اللاتفات فان كل شئ صادق على نفسه ولا يلزم سبب

يجب ان يكون بعض تمام المشترك بينهما ولا يلزم ان يكون واخلا في القسم الاول فيكون ههنا تمام مشترك آخر غير تمام المشترك الاول لانه قد فرض هذا النوع بياناً لتام المشترك الاول والشئ لا يوجد في بئانه فاندفع قول المعترض انه يجوز ان يكون تمام المشترك الاول موجوداً ايضا في هذا النوع ويكون بعض تمام المشترك علماً ايضاً لصدقه على هذا النوع وعلى تمام المشترك وعدم صدق تمام المشترك على نفسه قتال قوله ان يقال جواب لقوله اذا قيل حاصله ان الجواب المذكور ناقص لورود اعراض قوى عليه وهو ان المقصود لزوم التسلسل على تقدير كون بعض تمام المشترك اعم من تمام المشترك وهو لا يلزم بل ينقطع السلسلة بعد تمام المشترك الثاني لانه اذا فرض نوع بيان تمام المشترك الثاني حسب ما جاب به ايجيب ان بعض تمام المشترك اما ان يكون مشتركاً بين تمام المشترك الثاني وبين نوع بيان له ولا فائده في فصل تمام المشترك الثاني والاول لا يكون الا بعض تمام المشترك لان كونه تمام المشترك خلافاً المفروض فلا محالة يكون تمام مشتركاً بين الماهية وبين النوع المذكور غير تمام المشترك الثاني لان هذا النوع بيان تمام المشترك الثاني فكيف يوجد هو فيه لكن يمكن ان يكون هذا الثالث جديده هو الاول لان المباشرة انما هي بين الثاني والثالث لا الاول والثالث فجاز ودة الثالث والاول كما اذا يكون نوعان متباينان مباينتين لماهية ويكون كل منهما مشتركاً لماهية في تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك في النوع الآخر يوجد بعض تمام المشترك في كل من النوعين مثلاً بازار الانسان الفرس والشجر وتام المشترك بين الفرس والانسان الحيوان وبين الشجر والانسان الجسم النامي المنتصب القائم ولا يوجد الحيوان في الشجر ولا الجسم النامي المنتصب القائم في الفرس والجسم النامي بعض تمام المشترك الذي هو موجود في كل واحد من الفرس والشجر اعم من الحيوان والجسم النامي المنتصب القائم لوجوده في الشجر والفرس فبعض تمام المشترك الثاني اما ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين النوع الذي هو بازار تمام المشترك الثاني او يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما لا جائز ان يكون اولاً لانه خلاف المفروض وعلى الثاني يحصل تمام مشترك ثالث موجب الاول قوله فلا يدفع له الا اذا ثبت ان هذا يحصر او عارضى والعرض منه التنبيه على قوة الاعتراض وقال الفاضل القوشجي ويمكن دفع الاعتراض من غير بناء على تلك القاعدة بان يقال هذا الجزء الذي هو بعض تمام المشترك يكون مشتركاً بين الماهية وكلا النوعين المذكورين فاما ان يكون تمام المشترك بين تلك النوعين او بعضه لا سبيل الى الاول لانه خلاف المقدر ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون هناك تمام مشترك ثالث بين تلك الماهية وذيئك النوعين المذكورين ويكون ذلك الجزء المذكور بعضاً منه وينقل الكلام اليه فيلزم ان يكون هناك تمام مشتركات غير متباينة يكون كل منها اعم مطلقاً من الآخر انتهى وفيه بحث لانه ان اراد من كلا النوعين مجزئاً فلا يلزم من كون ذلك الجزء الذي هو بعض تمام المشترك تمام المشترك بين الا النوع الثالث خلاف المفروض لان المفروض عدم كونه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع محصل ومجموع النوعين ليس نوعاً محصلاً وان اراد كل واحد منهما فلا نسلم لزوم تمام مشترك ثالث قتال قوله الا اذا ثبت ان هذا لا يمكن دفع هذا الاعتراض الا اذا ثبت امتناع كون الجنيين لماهية واحدة في مرتبة واحدة وقانوناً في

سأى الجزء الذي يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع من الانواع المباشرة كالانسان بين النوع المذكور في الفرس ١٢ كونه هو بعض الاول فان تمام المشترك بين الانسان والفرس ليس الا الحيوان فلا يلزم التسلسل حينئذ على تقدير كون بعض تمام المشترك اعم من تمام المشترك ولست اسر الخشي راجعاً بينه اصل المقل في نوع الطالب ولا يكون مشتركاً بال ٢٢ محمد عبد الحق السماري نقوري

الحقوق الواردة

صاوقا على كل اصدق عليه الاثر فيكون فيما نسبته التام والحق وان لم يصدق في نفس الامر فاجاب الحق في التام ان هذا يستلزم ان يكون
المتباينان متساويين فانه يمكن هذا الفرض فيما ايضا وان لم يكن في نفس الامر **قوله** ان يقال السالبة المعدلة المحمول اعم من الموجبة
المحصلة - وجه ان السالبة لا تقتضي وجود الموضوع والموجبة تقتضي فان صدق بعض الانسان ليس بالناطق لا يستلزم صدق بعض
الانسان ناطق بجواز ان يكون موضوع هذه السالبة المعدلة المحمول معدوما فلا يكون ناطقا ولا لانا لعل لان السلب الذي هو خبر المحمول فيه
نوع من الثبوت وثبوت الشيء محتمل فخرج ثبوت المتيقن له فاذا انهم لم يثبت له شيء وجوديا محضا كان او معدوما ثابتا وحال هذا لا يرد انه
لا يلزم صدق الاخص بدون الاعم ان لم يكن يقتضي الاخص اعم لان عدم صدق كل لاجوان الانسان انما يلزم صدق بعض اللاحيوان
ليس بلا انسان وهو لا يستلزم صدق بعض اللاحيوان انسان لما **قوله** وان تسكت الخ يعني ان قلت في جواب ان عدم صدق الانسان
والانسان على بعض اللاحيوان يوجب ارتفاع التقيضين وهو محال فيجب على تقدير عدم صدق احدهما صدق الآخر قلنا في رد يدرك
ان اللا انسان المحمول في السالبة المعدولة هو يقتضي الانسان للبا اعتبار الصدق لانه في حالة الافراد ثم حكم بلسبه والانسان المحمول في الموجبة
صادق على موضوعها فلو خطبوا باعتبار الصدق يقتضي الشيء باعتبار مفهومه غير تقيضه باعتبار صدقه فلا يلزم ارتفاع التقيضين فاعلم غاية
الاقبال فانه من المراتب **قوله** ثبوت المدعى يعني ان لم يثبت التباين بالكلية في تقيض العام وبين اخص الذين بينهما عموم وخصوص
من وجه لا يثبت المدعى وهو انه ليس بين تقيض العام والخاص من وجه عموم اصل الان مطلق التباين فيمثل التباين الجزئي ايضا
صدق كل واحد من الشئيين بدون الآخر في الجملة سواء تصادقا في بعض الاوقات كما في العموم من وجه او لا كما في التباين بالكلية
فهو شامل للعموم من وجه ولومن وجه والفرض انه ليس العموم بين تقيض العام والخاص لزوما كاللاحيوان والانسان فانما متباينان
مع انه كان بين الحيوان والانسان عموم من وجه **قوله** لانا نقول المبانيية الجزئية منحصرة الخ يعني ان المبانيية الجزئية لا توجد الا في
المبانيية الكلية او العموم من وجه فلا تكون خارجة عن النسب الاربع فاعترض لزوم عدم انحصار نسبة الكليات في الاربع ساقتا فان قلت
لم تكن حينئذ نسبة خاصة من النسب الاربع والمقام يقتضي بيان نسبة خاصة منها بين تقيض العام والخاص من وجه قلت الامر كذلك لكن
لما كانت المبانيية الجزئية راجعة الى قسمين مخصوصين منها على الترتيب فكانتا نسبة مخصوصة **قوله** ولا بدني الاضافي من الاندراج
بالفصل اعلم انه لما كان للجزئي والكل قسمان حقيقي واضافي وقد ظهر الفرق بين الجزئي الحقيقي والاضافي ببيان المصنف ولم يظهر
الفرق بين الكل الحقيقي والاضافي ببيان المصنف في الخارج له وقال الكل الاضافي هو الاعم من شيء آخر وان فهم هو من قول
المصنف في تعريف الجزئي الاضافي في ركن اخص تحت اعم اعترض عليه بان قولك الاعم من شيء آخر ان كان بمعنى الصالح لغير
الاشتراك بين كثيرين فهو الكلي الحقيقي وان كان غير ذلك فهو ليس بكل فاعلم ان يكون اضافيا فاجاب الحق المدقق ان معنى الكلية
مستبر في الاضافي ايضا لكن المحفوظ في الكلي الاضافي اندراج شيء آخر تحت الفعل في نفس الامر حتى يكون صادقا عليه بالفعل وليس الكلي
له قولنا يستلزم اى اعتبار نسبة التام والحق وان لم يصدق في نفس الامر فاجاب الحق في التام ان هذا يستلزم ان يكون
في النسب الصدق في نفس الامر لا فرض الصدق مطلقا فلا يكون بين الاشياء والامكان العام نسبة التام والحق وان لم يكن متساويين لكن هذا
انما يكون كل من التقيضين من الكليات الفرضية لما اذا اخذ احدهما دون الآخر كالاشياء والانسان فاما اطلاق في المتباينين لان نسبة بين تقيضها الى الكلي الاضافي
عموم وخصوص من وجه لصدق الشيء على الانسان دون الانسان وصدق الانسان على تقيض الشيء دون الشيء فان كل لاشئ لان الانسان لان تقيض العام يوجب تقيض اخص
يصح صدقه لا تنفع ارتفاع التقيضين فيصح صدق شيء ايضا وهو ارتفاع التقيضين فاعلم ١٢ ابو الاحسان محمد بن محمد بن السهروردى عفى عنه **قوله** في الفرض

[illegible]

قسم فلزم الحصول بالفعل قلت لحاظ البحثية المذكورة موجودا هنا ايضا اي ان علم يكون هكذا والا يلزم توقف كون الشيء كليا على
علمنا به وهو كما ترى **قال** واما تقييد القول بالاولى لانه اي تقييد المصنف في تعريف الاضافي بالاولى حيث قل في تعريفه كل ما يمتد
يقال عليها وعلى غير الجنس قول الاول لا يخرج الصنف وهو النوع المقيّد بصفات عرضية كلية كالرومي والتركي فانه كلي يقال عليه وعلى غيره
الجنس في جواب ما هو كما اذا سئل التركي والغرس ما هما كان الجواب الحيوان لكن ليس قوله على التركي او ليا اي بلا واسطة بل بواسطة
حل الانسان عليه فلا يكون الصنف نوعا اضافيا لكن يرد عليه ما اوردده المحقق من انه يلزم على هذا ان لا يكون النوع السافل نوعا اضافيا
بالقياس الى الجنس العالي والمتوسط فان جمعا عليه بواسطة الجنس السافل لا قول الاول **قوله** وذلك لان النوع الحقيقي الجزئي المقتضى
اثبات الملازمة المفهومة في قول الشارح (والا لكان النوع الحقيقي جنسا) يعني ان تمكن هذه المراتب المذكورة في النوع الحقيقي ايضا
كالنوع الاضافي لزم ان يكون النوع الحقيقي جنسا وهو محال - وبيان ان فرض المراتب المذكورة بالترتيب في النوع الحقيقي يستلزم
ان يكون نوع حقيقي فوق نوع حقيقي آخر ونحوه وليس النوع الحقيقي الا ما يكون تمام الماهية لجميع افرادها فالنوع الحقيقي الذي هو
قوة لا يمكن ان يكون تمام الماهية المختصة لجميع افرادها والا لا يكون النوع الذي هو تحت تمام الماهية بل مستملا على امره اذ كلي على حقيقة الافراد
والا لكان كلي هو العارض لكنه فلا يكون هذا نوعا حقيقيا بل صفا صفت وان لم يكن النوع الفوقاني المذكور تمام حقيقة المختصة بل تمام حقيقة
المختصة هو التاماني فلا يكون هو نوعا لانه حينئذ يكون تمام الماهية المشتركة وتام الماهية المشتركة يكون جنسا لانواعا فثبت ان النوع
الحقيقي لا يكون الا واحدا وهذا هو الحق فلا يتصور ان لا يلزم على هذا كونه جنسا بل اللازم ان يكون شيئا واحدا ما بين ان او عدمه بقاء النوع
الحقيقي نوعا حقيقيا لان مقصود الشارح لزوم كون النوع الحقيقي جنسا على تقدير لحاظ الترتيب بينها **قال** لان بعض مقوم السافل
مقوم للعالي يعني ان الجنس العالي مقوم للسافل فمقومه يكون مقوما للسافل ايضا لان جزءا منه جزئيا كما في الجسم النامي والحيوان فحصل
منه قضية كلية اعني كل ما هو مقوم للعالي فهو مقوم للسافل لكن لا يصح عكسها كليا واذا لم يبق بين العالي والسافل فرق بل يلزم ان يكون
السافل عاليا والعالي سافلا والاصل ان تحدوها جنته باطل فضلا عن ان يسمى احدهما عاليا والثاني سافلا نعم يصح عكس الجزئي فيحصل
منه قضية جزئية اي بعض مقوم السافل مقوم للعالي وهو مقوم للعالي كانه في فانه مقوم للجسم النامي والحيوان ايضا ولقد فصل الشارح
في شرح المطالع حال الفصل بما حاصله ان له نبأ ثلثة نسبتا الى النوع ونسبة الى الجنس ونسبة الى حصة النوع من الجنس ما بالنسبة
الى النوع فهي انه مقوم له كانه ناطق للانسان فكل مقوم للعالي مقوم له سواء بالنسبة الى الجنس فهي انه مقوم له
كتقسيم الناطق الحيوان الى الانسان والغرس فكل مقوم للعالي مقوم للانسان لان تقسيم الناطق يستلزم تقسيم العالي لان العالي جزء
منه فيلزم من تقسيم تقسيمه ولا ينعكس كليا والا لكان السافل حيث تحقق السافل حيث تحقق العالي تلتزم بقية السافل سافلا والعالي عاليا لكن قد قسم السافل
سواء قولا كلية اي غير مساوية فهو ولا ما منه فيخرج الانسان الفاحك والانسان الماشي عن الصنف **١٢** والاصح من هذا **١٣** قوله يرد عليه ان الجواب بان المراد قول
الاولى ان لا يكون في حله واسطة النوع المقابل لجنس وهو النوع الاجمعي وان كان واسطة الجنس ما وانه انما يمتد الى شيء اخر فثبت ان لا يخفى في هذا الوقت
حل الاشكال بفضل الرب التام والاصل السائر المحقق في تعريف النوع الاضافي بانه كذا مفعول في جواب ما هو يقال له وعلى غيره الجنس ممتد لاصل المطال
الذي كان يرد عليه الاشكال وموجب عن ضيق المجال فانصرفت ولا تنصبت **١٤** ابو الاحسان السهروردي عفي عنه **١٥** اعلم ان عكس الكلمة هو حلا يكون الاجزئية فيصح عكس
الاولى في كل حال وان لم يكن كليا اي موجبة كاية هو لبيان الحال النفس الامري لان عكس الموجبة تكافيه يجب ان يكون قضية كنهية **١٦** قوله تحقق السافل الناحي لان
انكس كليا فكونه كانه مقوم للعالي فليزمن جنس ان يكون السافل جزئيا لجزئية **١٧** مواساة تقدره اسي على نفسه فليزمن ان تحقق موجبة

يشاكل
لان الاول
لا ينفك
عن الكل
الا لكان
الكل
فلا يمكن
الكل في
الاجزاء
الكل في
الاجزاء
الكل في
الاجزاء

اي قسم
الناطق
الحيوان
الى الانسان
والغرس
والفيل

بتقسيم العالي فان بعض مقسم العالي مقسم للسافل وهو مقسم السافل سواء انشبه الى حصة النوع من الجنس فمثل الامام عن الشيخ ان الفصل
 حلة فاعلية لوجودها مثلاً من الحيوان في الانسان حصة وكذلك في الفرس وغيرهما من انواع الحيوان فالعلة الموجودة للحيوانية التي هي
 حصة من حصصها في الانسان هي الناطقية وفي الفرس الصليبية لان نسبة الفصل الى الجنس كنسبة الصورة الى المادة يعني انها علة موجبة
 لوجوده بالفعل ورافعة لاهتمامه **قوله** ومع هذا القيد لا نقض بان تصور المعرفة يستلزم آه اعلم ان الشارح قال في تعريف المعرفة
 هو ما يستلزم تصور الشيء او امتيازه عن كل ما عداه فاورداية التقض بان تصور المعرفة يستلزم تصور المعرفة ايضاً لا تخلو بما بالذات
 وتصور الماهيات الملزمة يستلزم تصور لوازمها البنية التي اعتبرت في دلالة الالتزام فلا يكون هذا التعريف مانعاً فاجاب عنه المحقق
 بان الملام من الالتزام ما يكون بطريق النظر وليس استلزام المعرفة بالمعرفة الملزمة للوالم البنية بطريق النظر فانه في المقض قال الصدر
 الشيرازي لاحاجة الى هذا القيد اذ الملام بتصور المعرفة بصورة بكنه حقيقة وظاهر ان تصور المعرفة لاجال الاوجب تصوره بكنه حقيقة وكذا تصور الماهيات
 الملزمة لا يفيد تصور اللوازم البنية بكنه حقائقاً لان كنه الحقيقة لا يعلم الا من الجنس الفصل وهو لا يحصلان في تصور المعرفة اجمالاً وكذا لا يستلزم تصور الملام
 تصور الجنس الفصل لازمة البين فافترقا **قوله** ومنهم من توهم ان الحد التام قد يحصل بغير تصور الاجزاء بالكنه وهو العلامة سعد الدين النفاذاني فانه قال
 ان الحد التام ما يفيد تصور الشيء بالكنه اي بالجنس والفصل القويين له اما تصور اجزاء الحد فلا يلزم ان يكون بالكنه بل يكفي تصور ما يوجد ما سواه
 كان بالكنه او بغيره فرد الحاشي المدقق وقال انه ليس بشيء لان مجموع الاجزاء الذهنية هو نفس الماهية المحدودة فاذا لم تكن الاجزاء كلها
 او بعضها معلوماً بالكنه لم تكن الماهية معلومة بالكنه قطعاً لان تصور بعض الاجزاء بوجه عرضي يستلزم تصور الماهية المركبة عنه بالرسم لا بالحد والا
 يلزم ان يكون الحد حاصل بالعرضي وهو باطل فلزم تصور جميع اجزاء الماهية بالكنه فقط فان قيل يلزم على هذا التسلسل بكنه اجزاء الماهية
 ثم كنه اجزاءها ولم يتم تراكت لا بد ان ينتهي المركب الى البسيط والكثرة الى الوحدة فلا تسلسل **قوله** والصواب ان المعبر في المعرفة
 اجم المقصود منه ترويه قول المتأخرين من تهذيب المعرفة الذي لا يكون موصلاً الى كنه المعرفة بالامتياز عن جميع ما عداه حاصل التروية
 لا يجب الامتياز عن الكل في التصور بلوجب كنه في الامتياز عن بعض ما عداه والدليل عليه ان المنطق جميع قوانين الاكتساب وكما يكون
 تصور شيء بالكنه كنهاً كذلك تصوره بحيث يوجب التميز عن بعض ما عداه ايضاً كشيء فلو قيد التصور بالوجه بالامتياز عن جميع ما عداه لا يكون
 هذا المقسم داخل في اقسام المعرفة وقوانين الاكتساب المذكورة في المنطق فلا يكون المنطق جميع قوانين الاكتساب **قوله** فما يصلح ان
 لتعريف في الجملة يعني ان تصور شيء بوجه اعم او اخص منه او يكون كنهياً لا يحصل الا بما فاداً فالما في المعرفة ضروري ولا
 عليك ان الحاشي المحقق قال فيما قبل ان الغرض من المعرفة ما يكون تصوره بطريق النظر موصلاً الى تصور الشيء او امتيازه عن جميع
 ما عداه فهذا ترويه لما قال هو سلمه فما سبق وان هو الاتفاق بين قوليه فان النظر هو ترتيب امور معلومة بل لفظ الترتيب يقتضي التقيد
 والاهمية للامتياز من البعض لا يحتاج الى ترتيب اصلاً كلفظ الشيء فانه يفيد الامتياز عن البعض وهو اللاشيء فلا يكون هذا الاكتساب على

بعضه لا يوجب
 يستلزم الامتياز
 من البعض
 والبيان لا يكون
 ان يكون
 على ما يشاء
 لا يكون بالما
 رتب المعرفة
 لا يوجب
 على المعرفة
 بان يوجب
 فوجه في قديم
 الاكتساب يعني
 على ترتيب كنهها
 اعم اي بالحد
 من البعض
 اقسام المعرفة
 وليس فيس
 ابو الاسود
 السار فورد
 خلاصة

له فافترقا فيه ان تصور المعرفة بفتح الراء من حيث انه معرف لا يكون الا بتصور معرفه وهو يستلزم تصور المعرفة تفصيلاً كما استلزم المعلوم للعلم فيحصل تصوره بكنه الحقيقة و
 فرض المعرفة في اي استلزم تصور المعرفة بكنه الحقيقة به اساطير المعرفة بتصور المعرفة بالكنه فلو لم يكن الاحتياج الى ما يفيد الحاشي ضرورة وهو احيى بالقبول لان تعقيب الاستلزام بطريق
 النظر نسب تصوره الفرض لان المقصود فيه بيان حرق الاكتساب والاكتساب يقتضي النظر وتقييد تصوره المعرفة بكنه الحقيقة وان كان واقياً كنه لا يطلع مادة الاشكال ولا يعم اخصم قابل
 ١٢ ابو الاسود السار فورد في ١٢٠٠ من على عنه ١٢٠٠ قول بل يعني ان لا يوجب فعل ليس بصواب لان يفيد التميز عن بعض ما عداه يمكن ان يكون بانه ايضاً كما قيل الاشياء بمتبئين

قوله أيضا بطريق النظر فقد صدق ان لكل عالم مفعول ولو كان علامة ولما قيل انظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال فقال ولا تنظر
قوله هذا موقوف على ان يكون العام ذاتيا للخاص ان يحسن ان الحكم الكلي بان وجود الخاص في العقل يستلزم وجود العام فيه
لا يصح الا اذا قيد بالقيدين احدهما كون الامر ذاتيا وثانيا كون الخاص مفعولا متصورا بالكنه التفصيل والا لا يلزم من تنقل الخاص في العقل
العام اذا عرضي العام شيء لا يحصل في الذهن يحصل كنه فيه وحصوله بوجه عرضي عام آخر قوله وهذا انما يصح اذا لم يحيل الكون في
اي كون الحركة والسكون مساويين في العلم والجعل على تقدير ان يفسر السكون بكون الشيء في آئين في مكان واحد فيكون
مفعولا وجوديا كالحركة فانها تكون الشيء في آئين في مكانين فيكون بينهما تعاقب التناوب لكونها وجوديين والما اذا فسر السكون بعدم الحركة
عامة ان يكون متحركا فهو اخفى من الحركة لكونه عديا والاعدام تعرف بملكا تاء والتعاقب بينهما حينئذ يكون تعاقب العدم والملك
والتعريف بالاخفى ارجو ان التعريف بالمساوي فلا يكون جائزا قوله وذلك لظهور الدور فيه الخريان لوجه تسمية الدور بالمصريح
والضراي ان كان تعريف الشيء بايتوقف معرفته عليه بمرتبة واحدة فهو دور مصرح ثم يبيى به لكون الدور ظاهرا فيه كتعريف الشمس
بجوكب النهار والنهار بزبان كون الشمس فوق الافق - وان كان تعريف الشيء بايتوقف معرفته عليه بمرتبتين او بمراتب فهو دور
مضمري به لخطا كتعريف الاثنين بالزوج الاول والزوج بالعدد المنقسم بمساويين والنسائين بالينيين الذين لا يفضل احدهما على
الاخر والثنيين بالاول يستلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين لانه مقدم على مقدمه الذي كان موقفا عليه فيقدم على
نفسه بمرتبتين والثاني يستلزم هذا التقدم بمراتب كثيرة فواضح وارور لانه مشتق عن المصريح مع زيادة - ثم بحث التصورات
والآن حان ان نشرع فيما يتعلق بالتصديقات قوله كذا كذا لوجه ما تركب منها الخ اي وان كان المقصود الاصل هنا بيان الوجه
لكن معرفة ما حتمها موقوفة على معرفة بحث ما فيها التي تركب منها وهي القطا واحكامها فذلك قدم باحثها و قدم تعريف القضية
لان البحث عن القضية موقوف على معرفتها قوله والثاني اولى لان التعبير عن القضية المعقولة لان بحث المنطق عنها انما هو من حيث
كونه مبدءا لا يصلح لكون القضية جزءا للموصل والايصال صفة للمعقول لا للفظ فاطلاق لفظ القضية على القضية المعقولة والمفعولة
ليس الا بالحققة والجاز لان القضية المعقولة هي قضية حقيقة واطلاقها على المفعولة انما هو كتمية الدال باسم الدلول لدالتها على الحققة
فيكون مجازا قوله والعلم بما يسمى تصديقا عن الامام اي الاذعان المنطق بالقضية المعقولة التي هي المركب من المحكوم عليه وبه الحكم
بمعنى وقوع النسبة اولاد ووجها تصديق عند الامام فالقضية المعقولة من قبل المعلوم والتصديق من قبل العلم به والا يلزم حصول التصديق
بما من مطلق حصولها في الذهن فانما حاصله حين التردد بها ايضا هو مادة الحكم الذي يسمي تصورا لا تصديقا قتيبين الفرق بين القضية
المعقولة والتصديق بها و علم انه لا يلزم من حصولها مطلقا حصول التصديق نعم قد يطلق التصديق بمعنى المصدق به ايضا وهو متعلق
بالتصديق فعلى هذا يكون القضية المعقولة عين للتصديق لكن لا مطلقا بل عين حصول الاذعان قوله كذا كذا لرفع النسبة الايجابية الخ
لما كان يرد ان كلمة ليس هي بحسب التركيب الاستراجي دالة على رفع النسبة الايجابية فلا تكون دالة على النسبة السلبية التي يرتبط بها
الحمول بالموضوع في القضية السالبة اجاب بان مجموع ليس وهو من حيث المجموع وال على النسبة السلبية فيكون المجموع رابطا

بحث القضية المعقولة

لانه لو كان في مرتبة المتقدم الموقوف عليه يكون تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة فاذا تقدم عليه صا موقفا على نفسه بمرتبتين ١٢

المحمول بالموضوع بالنسبة السلبية قوله فترتب الشرطية غير مطردة لدخول غير المحدود فيه اعلم ان معنى الطرد المتع ومعه العكس المصحح فاما ما
تعريف الشرطية بانه قد دخل في تعريفها غير ما اى قولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وهو من احتمالات فلا يكون مطردا اى بانحاء انتقاض
احتمالية بانه قد خرج من تعريفها قسم منها فلا يكون منكسا اى جاسما قال فقول المراد اما المفرد بالفعل او المفرد بالقوة حاصل الجواب ان
لفظ المفرد الذى وقع في تعريفه الاحتمالية والشرطية يعنى المفرد بالفعل او المفرد بالقوة فقولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وان لم نخل الى
المفردين لكنه صالح للاختلال اليها بان يعبر عنها بلفظين مفردين واقاما اذا ذاك فيكونان مفردين بالقوة وليس المراد بالمفرد بالقوة ما يكون
مفردا بالفعل وقت التعبير عنه بلفظ مفرد فيورد ان النقص لازم به في التاويل ايضا لعدم وجوب هذا التعبير بل ما يصلح لهذا التعبير سواء
عبر به او لم يعبر به والصلاية لانه موجوده فيه في كل وقت قوله ومن النصف من نفسه عرف ان لما كان يرد على تاويل حل المفرد على
ما يعنى المفرد بالفعل والقوة انه يصح في الشرطية ايضا ان يقال هذا لازم لذلك فيكون طرفا الشرطية ايضا مفردين بالقوة فيلزم على
هذا دخول الشرطية في تعريف الاحتمالية قال المحشى المدق في بيان وجه الفرق بينهما ان شرط التعبير بالمفردين ان يبقى نوع الحكم والارتباط
بعد هذا التعبير كما كان قبل التعبير وهو موجود في الاحتمالية دون الشرطية لان قولك في تعبير طرفي الشرطية هذا لازم لذلك لا يمكن ان يكون
تعبير عن الشرطية مع بقا نوع النسبة الشرطية بل هو قطعية حلية مثل على نوع النسبة الاحتمالية فافترقا . وانا قال من النصف من نفسه عرف
لان جواب اتناى وليس بسكت للنصم فانه يقول تاويل حل المفرد على ما يتم المفرد بالفعل والقوة لا يقتضى هذا القيد والشرط وقد اخذنا
هذا الجواب من كلام السمعاني حيث قال المراد بالمفرد بالقوة ما يمكن التعبير عنه بمفرد حال كونه جز من القطعية وعندنا عادة حكمها واحتمالية تدخل
الى شيئين يحتمل التعبير عنها بلفظين مفردين حال اعتبار الحكم المحلى بينهما بخلاف الشرطية فانه لا يصح فيها هذا ذاك عند اعادة الحكم الشرطى
قوله واعلم ان الشرطية لا يوجد في شئ من طرفيها الحكم بل فرضه اى لا يوجد في المقدم والناى حكم حين كون المقدم مقبولا والناى تأيلا
بل حكم بينهما بوقوع النسبة الثانية على فرض وقوع النسبة الاولى كما اذا قلنا ان كان زيد حارا كان تايها فالحكم فيها صادق مع ان قولنا
زيد حار او هو تاي كاذب فلو كان فيها حكم بمعنى الوقوع واللا وقوع ويتركب منها الشرطية تكون الاحتمالية كاذبة فوجه الصدق هو ان الحكم
في الشرطية انما هو بوقوع نسبة على تقدير وقوع نسبة اخرى وفرضها سواء كانتا واقعتين في نفس الامر ام لا فان قلت ان القضية لا تتم الا
بامور لانه اعنى الموضوع والمحمول والنسبة التامة وقد قال المحشى قبيل هذا في توضيح حال اطراف الشرطية ان اطراف الشرطية لا يمكن ان
المفردات في مواضعها اذ لا يمكن ان يتقادم من المفردات ملاحظة الحكموم عليه وبه والنسبة التامة على التفصيل فاعلم من ان النسبة التامة ملاحظة
في طرفي الشرطية تفصيلا لا محالة لا فيجب وجود الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع في طرفيها لان الحكم بثبوت نسبة على تقدير اخرى يقتضى ان
يتحقق قبله ثبوتان قلت بحث القضايا بحث التصديقات فانه في مقابلة بحث التصورات فالقضية ليست بموجبة عنها الا باعتبار اتصال

والا حاشا
ان الحكم في الشرطية لا يتم الا بان
يكون المقدم مقبولا والناى تأيلا
فالحكم فيها صادق مع ان قولنا
زيد حار او هو تاي كاذب فلو كان
فيها حكم بمعنى الوقوع واللا وقوع
ويتركب منها الشرطية تكون الاحتمالية
كاذبة فوجه الصدق هو ان الحكم
في الشرطية انما هو بوقوع نسبة على
تقدير وقوع نسبة اخرى وفرضها سواء
كانت واقعتين في نفس الامر ام لا فان
قلت ان القضية لا تتم الا بامور لانه
اعنى الموضوع والمحمول والنسبة التامة
وقد قال المحشى قبيل هذا في توضيح
حال اطراف الشرطية ان اطراف الشرطية
لا يمكن ان يتقادم من المفردات ملاحظة
الحكموم عليه وبه والنسبة التامة على
التفصيل فاعلم من ان النسبة التامة
ملاحظة في طرفي الشرطية تفصيلا لا
محالة لا فيجب وجود الحكم بمعنى
الوقوع واللا وقوع في طرفيها لان
الحكم بثبوت نسبة على تقدير اخرى
يقتضى ان يتحقق قبله ثبوتان قلت
بحث القضايا بحث التصديقات فانه
في مقابلة بحث التصورات فالقضية
ليست بموجبة عنها الا باعتبار اتصال

اى تعريف الاحتمالية بانها اى التى يكون طرفا مفردين بعد الاختلال والشرطية بانها اى التى لا يكون طرفا مفردين بعد الاختلال ١٢ سلك قوله لا يقتضى اول نعم يقتضيه لان هذا
التعبير انما هو تعبير عن طرفي القضية فطرقا القضية لا يكونان الاسما فمعارف القضية التى با طرفان لها واجب والا لا يكون الطرفان المذكوران طرفين لها بل بغيرها ويقام
نوع القضية بدون بقا نوع النسبة المخصوصة محال قال ١٢ بوالاحسان السهارفوري معنى عنه سلك قوله الحكم في الشرطية ان لا ينبغي عليك ان هذا المنع من الحكم اس
ثبوت نسبة على تقدير اخرى موجود في الشرطية بلا احتياج الى فرض وحال المحشى لا يوجد في شئ من طرفيها الحكم بل فرضه فهو تفسيره بقوله بالايضاح قائم وايضا لا يقتضى
والتصور ليس في طرفي الشرطية بل ما بينا فمضى قول المحشى ان طرفي الشرطية لا حكم فيها بالفعل بل باجتهاد المفردات لكن يمكن فرض الحكم فيها بماذا اعادة الى السابعة

التصديق بها فالقضية ان المكان باقى طرفة الشرطية لا ينظر اليها الا بالباطن الحكم فباينها بثبوت نسبة على تقدير اخرى لا الحكم الذي كان فيها
 اى ثبوت شئ بشئ او نفيه عنه لان ادوات الشرطية جردية تهاجس عن هذا فصارت كالمفردين وان لم تكونا مفردين في الحقيقة فان قلت
 ان ترتيب المنطقيين ان الحكم في الشرطية بين التقدم والالتالي ونذهب الى العربية انه في اجزاء الشرطية ليس فيه كيف قال الحاشي ان
 الشرطية لا يوجد في شئ من طرفها الحكم مطلقا قلت الكلام على ترتيب المنطقيين وهو الحق كما صدق المحققون مع ان الكلام في الشرطية
 وهي عند جمهور علماء بكون خبرية ولنا قالوا انه يلزم على اهل العربية كذب قولنا ان كان زيد حمارا كان ناسقا لاستلزام انتفاء المطلق انتفاء
 المقيد **قوله** حصر على وهو ما يكون دائرا بين النفي والاثبات والاستقراى ما يكون متبع الجريئات فيستند الاخصارية الى التبع ويكون ^{النتيجة} ^{النتيجة}
 طينا لا مكان وجوده ولا يصل التبع اليه والاول جزئى يحرم العقل بحدوده ملاحظة مفهوم اقاسها فحصر القضية اولاً في اعملية والشرطية حصر
 عقلى وهو ظاهر لا يحتاج الى الدليل اما حصر الشرطية في المنفصلة والمنفصلة فموجبه مستقراى يحتاج ثبوت الى الدليل وهو ان الشرطية ليست
 فيها نسبة اكل اى ثبوت شئ بشئ او نفيه عنه فيكون فيها غيرا والالم يكن قضية والنسبة التى ^{هى من جهة نسبة} ^{النتيجة} ^{النتيجة} غير المحل لا توجد الا في الاتصال والانفصال
 فتكون مخصصة فيها لكن عدم الوجود لا يستلزم عدم الوجود فيكون هذا استقراى **قوله** وايضا الشخصية قد تقوم في الظاهر مقام الكمية
 هذا وجه ثان لاعتبار الشخصية وهو انها قد تقع موضع القضية الكلية ^{اي وجوده في} ^{النتيجة} ^{النتيجة} في كبرى الشكل الاول وتنتج نتيجة صحيحة بخلاف الطبيعية كما تقول
 هذا زيد وزيد انسان فان قلت هذا انسان والانسان نوع فالنتيجة باطلة وبجث المنطقى انما هو من حيث الاكتساب فاهو ليس
 بداخل في طريق الاكتساب لا يعتبر عنده فان قلت قد تحقق ان الجزئى الحقيقى غير محمول فكيف يصح صفى القياس المذكور اى قولك
 هذا زيد قلت هو مؤهل بمسمى زيد لكن يرد حينئذ انه لا يتكرر الا وسطا لان المسمى بزيد كله وهو محمول الصغرى وموضوع الكبرى زيد وهو
 جزئى حقيقى فكيف الانتاج وان قلت ان زيدا الذى هو موضوع الكبرى ايضا معنى مسجود في الحقيقة ولنا قال الحاشي في
 انطابرت قلت الحكم في الكبرى ان كان كليا بان تكون في معنى كل مسمى بزيد انسان فلو لا يصح لا مكان ان يكون مسمى بزيد غير انسان
 بان يسمى الفرس بزيد فانه لا استحالة فيه وان كان جزئيا يمكن ان يكون موضوع الصغرى غير موضوع الكبرى فلا تكون النتيجة
 اى هذا انسان صحيحا قائل **قوله** بخلاف الطبيعية لان الطبيعية لا تنتج في كبرى الشكل الاول ووجه ان حكم الطبيعة هو اثبات
 شئ لنفس المفهوم الكلى في مرتبة الطبيعة لاس من حيث ثبوت لافراد كما تقول الانسان نوع فحكم النوعية ليس في مرتبة لافراد
 والا يلزم ثبوت حكم النوعية لافراد ايضا لان الثابت لثابت شئ ثابت له لا محالة فاثبات لنفس المفهوم الكلى لا يلزم ان
 يكون ثابتا لما ثبت له هذا المفهوم الكلى اى الافراد **قوله** هذه شبهة تمسك بها في ابطال المحل يعنى ان غرض صاحب الشبهة ليس
 ترديد ما سبق من ذكر القائلين للتعبير عن الموضوع بـ **ن** وعن المحمول بـ **و** وتحقيق معنى القضية الموجبة الكلية بل غرضه ابطال المحل

فان كان الموضوع هو الانسان فلهذا لا يمكن ان يكون الموضوع هو الانسان لان الموضوع هو الانسان فلهذا لا يمكن ان يكون الموضوع هو الانسان

واجب بان مفاد الخبر مطلق الثبوت سواء كان بحسب نفس الامر او بحسب الفرض وثبوت اننا حقيقة لزيد وان كان كاذبا في نفس الامر لكنه صادق بحسب فرض
 حارثية ولم يلزم انتفاء المطلق فتكون القضية المذكورة صادقة لا محالة لكن هذا الجواب غير صحيح والا يلزم ان لا يكون القضية الكاذبة ايضا كاذبة لان مطلق الثبوت
 موجود فيها فافهم **١٢** محمد بن يحيى السارد فخرى عفى عنه **١٣** هذا مخالف للعرف فاذ لا يسمى احد غير انسان بزيد ولا احتمال السقف لا يباين لان قول الحاشي هذا باعتبار طلاقة
 العرف لا غير **١٤** ابو الحسن **١٥** قوله موضوع الصغرى انما هو شرطى في انتاج الشكل الاول كمية الكبرى ليكون النتيجة لازمة وهذا لما لم تصح كل مسمى بزيد انسان لان
 ان يسمى احد فرس بزيد فيجب مسمى بزيد انسان وجب مسمى بزيد ليس بانسان فيمكن ان يكون المشار اليه بهذا في الصغرى غير مسمى بزيد الذى حكم عليه بكونه انسانا بان يكون سا

باعتبار صدق مفهوم ب لا يجب عدم تأخيرها في الذهن فيكون العمل صحيحاً فتفكر قوله يعني اعتبر المصنف امكان وجود
 افراد الموضوع في الحقيقة الحقيقية الخراسي اما قيد المصنف بقوله من الافراد المكنة لاخراج الافراد المكنة فان الافراد
 المقدرة في الحقيقة هي المكنة المحدودة بقرينة مقابلتها للموجودة لا ممتدة الوجود فتكونا كل عنقا، لا رد اخل فيه لا فوننا كل شريك
 الباري ممتنع واما نحن الضرورة لتصبح هذا القيد لان كلمة لا الشرطية المستعملة في المقدرات لا دخال الا في المقدرة المحدودة في
 الخراج في الحقيقة والتمنيات ايضا داخل في المقدرات وهي غير مقصودة فيها فلتحق الضرورة لا في اجزاء الا لا تنفذ في الحقيقة كلية
 اصلا لانها لو دخلت في الافراد المقدرة المقصودة فيها يكون من قولنا كل ج ب كل بالوجود بكان ج فهو بحيث لو وجد كان
 ب اعم من ان يكون ممكن الوجود او ممسوخا ولا يصح هذا كونه فان ج الذي ليس ب لو وجد كان ج وليس ب بصدق بعض ما
 لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ليس ب وهو يقتض قولنا كل ج ب بهذا الاعتبار قال لا يقال سب استرجاع السؤال
 انما سلم ان بعض الانسان الذي هو ليس بحيوان لو وجد كان انسانا وليس بحيوان لكن ^{المراد من الوجود بالوجود} في الحقيقة انما هو على افراد الكلي
 والانسان الذي ليس بحيوان ليس من افراد الانسان في نفس الامر فلا يكون داخل في افراده فلا يمتنع من كونه تان كل انسان
 حيوان وحاصل الجواب ان الاعتبار في كونه الكلي ليس صدق على افراده بحسب نفس الامر بل به والفرض كانت فيه فلو فرض
 انسان ليس بحيوان يكون داخل في افراده وان كان مستغنى في نفس الامر فيقتض كانه كل انسان حيوان وكذا لو فرض الانسان
 الحيواني فيقتض كونه لاشي من الانسان **قوله** واما اذا اعتبر امكان صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع في نفس الامر اذا اعتبره هو كما هو متبع
 ان احتياج القيد المذكور انما هو اذا لم يعتبر امكان صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع في نفس الامر اذا اعتبره هو كما هو متبع
 انما هو اذا اعتبره هو كما هو متبع ^{اي قوله من الافراد المكنة} بالفعل ايضا حسب نذهب ^{لا يستل حيزا} فلا حاجة الى هذا القيد لان الانسان المفروض المذكور لا يمكن
 صدق الانسان عليه في نفس الامر والواقع فضلا عن صدقه بالفعل فلا يفتقر الكلية الموجبة والسالبة المذكورتان فانقسم
قوله ومنهم من جعل امثال هذه القضايا ذهنية اي مثل قولنا كل ممتنع معه ^{تلك} لا يمكن وجوده وكل شيء كيك الباري تعالى قضيت
 ذهنية لا يمكن ان يكون حقيقة ولا خارجية لعدم امكان وجود افراد موضوعها في الخارج ^{اي} وحيث ان يقال ان كل ما صدق عليه في
 الذهن انه ممتنع او لا يمكن في الخارج فيصدق عليه في الذهن انه معدوم او لا موجود في الخارج فان قلت القضية الذهنية
 ما يكون الحكم فيها على الافراد الذهنية فما يصدق عليه في الذهن انه ممتنع في الخارج يكون لا محالة موجودا في الذهن والالام
 يمكن الحكم فيها على الافراد الذهنية والموجود في الذهن ممكن وجوده لا ممتنع فكيف يحصل الممتنع بصفة المتعارف في الذهن وكيف
 يقال لا شريك الباري فانه ممكن لوجوده في الذهن واحتياجه اليه والباري تعالى موجود بذاته لا يحتاج في وجوده الى شيء اصلا
 قلت الحصول في الذهن عام سواء كان بذاته او بظله وظل الشيء لا يكون ساء ولا لاصلا وان كان حاكيا له عما يكون فيه قائما مقامه

له قوله هو يقتض الخ ولنفصله في مثال ليقع الامر وهو اننا اذا قلنا كل انسان حيوان بحسب الحقيقة يكون معناه كل بالوجود كان انسانا فهو بحيث لو وجد كان حيوانا
 فان كان هذا القول ثابلا للمتنجات ايضا يكون الانسان الذي هو ليس بحيوان داخل في موضوعها فانه خرو من المتنجات ايضا فيصدق بعض الانسان ليس بحيوان
 وهو يقتض كل انسان حيوان فانهم محمد عبد الحق السبكي فخرى مخاطبه تعالى عنه

كما لم يتنع احتمال في الذهن ليس هو ما صلا بذاته بل فله والحكم عليه ليس عليه في الاصل بل على اصله بواسطة لكون الظل متحد مع الاصل
اتحادا تاما والا لا يكون الظل مطابقا للاصل وبهذا التناول يكون المتن بالذات كليا قابل قوله وذلك لان السلب رفع الایجاب
اي الحكم السلبى ليس الرفع الحكم الايجابى والحكم الايجابى يقتضيه وجود الموضوع فالحكم السلبى ايضا يكون مقتضيا لوجوده لانه حكم
ايضا وبذا انما هو مع قطع النظر عن التحقق والصدق واما من حيث التحقق والصدق فالموجبة تقتضيه وجود الموضوع لا السالبة لان مفاد
العقيدة السالبة انتفاء المحمول عن الموضوع وانتفاء يمكن بوجود الموضوع وعدم المحمول وبعدم الموضوع لوجوب انتفاء الحال بانتفاء
الحل فيكون السالبة صادقة لعدم الموضوع ايضا قوله والفرق بين هذين الوجودين انهما كانا الموجبة كلاهما تعصيان وجود الموضوع
في الجملة اى من حيث ان الایجاب والسلب كان مع قطع النظر عن التحقق والصدق فاحتج الى توضيح الفرق بينهما وحصل ما قل
في بيان الفرق ان الوجود الذى هو مقتضى الحكم ليس الا عين الحكم باعتبار ضرورة تصور المحكوم عليه واما الوجود الذى يقتضيه تحقق هذا
الحكم وصدقه فوقه كى يكون ذمنا وقد يكون خارجا وقد يكون دائما وقد يكون في ساعة واحدة فواعم وفي السالبة ليس الا الاول فافرقا
وقيل ان بينهما فرق آخر هو ان الوجود الاول في الموجبة يكون فسيما في نفس الامر وفي السالبة يجوز ان يكون فرضيا مثل قولنا
شريك البارى ليس بوجوده وانت تعلم ان وجود الموضوع في الموجبة ايضا لا يجب ان يكون محققا في نفس الامر فيحتاج اوله من
بل شيل المحقق والمقدر كما تقول شريك البارى ممتنع وان قلت انه بمعنى ليس بوجوده وليس بكن قلت فعلى هذا يرجع السالبة المذكورة
ايضا الى الموجبة لان قولنا شريك البارى ليس بوجوده بمعنى ^{الموجبة} ^{التي هي} ^{في} ^{البارى} ^{معدوم} ^{قوله} ^{وان} ^{كانت} ^{النسبة} ^{متصورة} ^{بين}
بين اى بين الموضوع والمحمول فان النسبة معنى رابطة الطرفين وتعلق بها لا باجدها فقط الا ان المحمول وصف والموضوع
ذات وكل وصف يضاف الى الموصوف ويكون قائما به فيجب اضافة النسبة الى المحمول دون الموضوع والا يلزم ان يكون الذات
قائما باوصف وهو باطل **قوله** بعد المجموع قضية واحدة مركبة اخرى واحدة في الصورة ومركبة في المعنى من الایجاب والسلب
السلب وان كان السلب سلب كيفية النسبة لا النسبة الایجابية السابقة نفسها فان قولنا كل كاتب متحرك الا صاحب مادام كاتبها
لا دائما لا يرتفع ^{الجمع} الادام في نفس الایجاب سبيل دوامه فيكون الایجاب السابق قائما وسلب دوامه ايضا قائما فلا يرد بقول المحقق
اذا حكمت بالایجاب المحمول للموضوع او لا ثم حكمت بينهما بسلبه سلب نفسه بل سلب كيفية اى الدوام او الضرورة وغيرهما **قال** سواء
كانت بالایجاب او بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر اى كل نسبة ايجابية او سلبية لا محالة تكون شكلية بنحو من انما لها في الواقع
شكلا او قلنا الانسان تاطق بالضرورة فنية التاطق الى الانسان كما انها موجودة في اللفظ والعبارة كذلك ثابته في الواقع في
مرتبة المحكي عنه لان تعلقها ذاتي مع قطع النظر عن اعتبار المتصور وفرض الفارض فيكون ثبوته له بالضرورة واذا قلنا الانسان كاتب

له قوله ليس عليه اه لان ظل المتن ليس بمتنع كمن يرد عليه ان الظل الذى فرضه ظله المتن انما هو في فرضك لاني الاصل لان المتن لا يمكن ان يكون له ظل بل يحصل لك
في الذهن من مفهومه انما هو كناية لمفهومه ومفهوم المتن ليس بمتنع بل يمكن فلا يكون موطا للمتن بل يمكن لان وجود الظل لا يكون الا بعد وجود الاصل فهو معنى عليه فيكون متمنا
اصله والا لا يكون موطا له ١٢ البهالاسان محمد عبد الحق السهارقورى عقائد تعالى عنه ٥ قوله مقتضا آء حال هذا القول بان الایجاب والسلب لهما حالان احدهما
من حيث انهما كان مع قطع النظر عن التحقق والصدق وثانيهما من حيث تحققهما في الصورة الاولى يقتضيه السالبة وجود الموضوع لا الثابت اى من حيث اعتبار
منه حالان الحكم يقتضيه وجود المحكوم عليه قال محمد عبد الحق السهارقورى

بالفعل فبعض النسبة ليست بواقعة في نفس الامر كذلك فتكون بالضرورة فاعلم ان كيفية النسبة تكون متعلقة بتلك
الكيفية انما يستلزم في نفس الامر تسمى مادة القضية لانها اصل حال نسبة القضية في الواقع واللفظ الدال عليها تسمى جهة القضية المستقلة
والقضية موجهة ورابعة لكونها ذات اربع اجزاء وحكم العقل بانها متكينة بكيفية كذا في المعقولة تسمى جهة القضية المعقولة فان قلت
ان كانت جهة القضية مادل على الكيفية النفس الامر فثبوتها في نفس الامر يكون لاننا فلان يكون الموجهة كاذبة اصلا والا لا يكون
جهة القضية والد على الكيفية النفس الامر قلت دلالة جهة القضية في مرتبة الحكاية عن نفس الامر لا تستلزم صدقها في نفس الامر
بل لانكون الدلالة الالهي ان يفهم منها هكذا اعم من ان يكون في الواقع ايضا كذا ام لا فتكون الموجهة صادقة او كاذبة **قوله**
وانما قلنا لا بعبارة مستقلة انما يعني قولنا هذا في بيان القضية المركبة انما هو لاخراج ما فيه الحكم السلبى بعد الايجاب بعبارة مستقلة
فانه لا يحد قضية واحدة مركبة بل قضيتين مستقلتين فان قلت الضرورة والدوام هتان والضرورة المطلقة تستلزم الدوام فيكون
القضية الواحدة مركبة من جتين فصح ان يكون مركبة بهذا الاعتبار قلت الكلام في المركبة المعطلة المذكورة لاني كل مركبة باي
وجه كان على ان الضرورة المطلقة وان تستلزم الدوام لكن الدوام ليس في اللفظ ولله حكم العقل به في المعنى ايضا لعدم الالتفات
اليه وان كان لازماله **قوله** منها بسيطة يعني ان القضايا الموجهة ثلثة عشر قضية فالبسائط ست والمركبات سبع وحصرها فيما جري
العاوة بالبحث عنها وعن احكامها لا غيرها والا فباستقرار أخذ الضرورة ازلية وذاتية ووصفية وقيمة معينة او غير معينة واخذ الدوام
كذلك واخذ الثبوت بالفعل مطلقا وفي وقت واعتبار التركيب منها تزايد على هذا كثيرا والمراد بالبسيطة ما يكون فيها ايجاب
فقط او سلب فقط وبالمركبة ما تركب حقيقة من الايجاب والسلب معا والاول كما يقال كل انسان حيوان بالضرورة او لاسي
من الانسان بغير ضرورة والثاني كقولنا كل كاتب متحرك الاصلح مادام كاتب لا دال على مركبة من شروط عامة موجبة
ومطلقة عامة سالبة وهي الاشياء من الكاتب متحرك الاصلح بالفعل هي مفهومة من الادوام فان قلت قولنا كل انسان كاتب بالامكان انما هو
مركبة ولا تركيب فيها بحسب اللفظ من الايجاب والسلب قلت المراد من التركيب في المركبات ما يكون بحسب الحقيقة والمعنى
والقضية المقيدة بالامكان الخاص مركبة من الايجاب والسلب بحسب المعنى فتكون مركبة **قوله** قد عرفت ان النسب الاربع
تتحقق بين القضايا انما المقصود منه دفع دخل مقدور وهو ان النسب الاربع المذكورة في الكلمات انما هي باعتبار صدق الكل وحمل على
الافراد والقضايا لا تحمل على شئ لانها مشتقة على النسبة والنسبة معنى حركي في غير مستقلة والمحول لا يكون الاستقلال فكيف يتحقق
نسبة من النسب المذكورة فيها وحاصل الدفع ان النسب المذكورة في القضايا انما هي باعتبار تحققها وصدقها في الواقع لا باعتبار
حصولها على شئ **قوله** حاصله ان الشروط اذا اعتبرت بشرط الوصف المحمول ان الاعتبار في المعنى الاول للشروط العامة ضرورة
نسبة المحمول الى ذات الموضوع بشرط اتصافه بالوصف العنواني فيكون للوصف دخل في ثبوت الضرورة فان الموضوع في
قولنا كل كاتب متحرك الاصلح بالضرورة مادام كاتب وان كان ذات الكاتب لكنه ليس بموضوع له بل اتصافه بوصف الكاتب

قوله على ان الضرورة جواب آخر حاصله ان معنى التركيب على وجه التركيب في اللفظ وانت تعلم ان اصل الجواب ان المراد من المركبة هي التي مركبة من الايجاب
والسلب لا بعبارة مستقلة والضرورة وان تستلزم الدوام لكن الدوام يكون مائة في الايجاب فلا تركيب فيه من الايجاب والسلب فاجواب هو الاول وحينئذ
ان مطلق السلب مع قطع النظر عن الايجاب والسلب مائة مفقود ههنا لان الضرورة من افراد الدوام وليس المتعدد في المقدم الكلي وان تعد افرادها فافهم ١٢ منفسر

فيكون الموضوع الذات مع الوصف ويكون منشأ المحمول مجموعاً لا يقال ان تحرك الاصابع ثابت لذات المتحرك فقط بل
 هو الذي هو مفهوم الكاتب فلا يصح ما قال المحقق من ان الحكم عليه مجموع الذات والوصف لأن ضرورة ثبوت تحرك
 الاصابع له انما هي بوجه هذا الوصف فهو حادثة موجبة لها واخلت في منشأ انتزاع هذا المحمول بالضرورة وان كان المحمول ثابتاً لذاته
 فقط فلهذا فيقال الحكم عليه مجموع الذات والوصف والمعتبر في المعنى الثاني بالضرورة في النسبة مادام الوصف له قاعداً
 الوصف فيه من حيث انظر بالضرورة لامن حيث انه شرطاً لما فيكون نسبة المحمول حينئذ الى ذات الموضوع فقط أي بلا دخل
 الوصف العنوان فيكون منشأ الانتزاع في هذا المعنى ذات الموضوع بلا شرط اتصافه بوصف الكتابة فيلزم كذب القضية
 بهذا المعنى الثاني لان تحرك الاصابع ليس بضروري لذات الكاتب في اوقات نبوت الكتابة له ايضاً فان الكتابة في
 نفسها ليست بضرورية لذات الكاتب في زمان كتابته فكيف يكون ثابتاً له في زماننا قوله فظهر ان النسبة بين معنى الشرط
 بين الموضوع من وجه لوجوه ما في الاقتران ومادة الاجتماع ففي قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً يصدق
 المعنى الاول لما دون الثاني وفي قولنا كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتباً يصدق المعنى الثاني دون الاول لانه لا دخل
 للوصف العنوان في ثبوت الحيوانية لذات الكاتب فان الحيوان ذاتي له وضرورة ثبوت الذاتيات لذات ضرورة ذاتية
 وفي قولنا كل منصف مظلم بالضرورة مادام منصفاً بمحتاج لان الانخفاف ضروري للظلم في وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس
 قال الظلام ثابت للظلم يكون ثابتاً مع وصف الانخفاف بضرورة ثبوت الانخفاف له في هذا الوقت وعدم جواز انفكاكه عنه فيه
 فثبت الظلم في هذا الوقت لا يخلو عن الذات وضرورة ثبوت الوصف والجميع مستلزم للمحمول لان وصف الانخفاف لازم له فيه
 والاطلام لازم للانخفاف ومستلزم المستلزم للشيء مستلزم له قطعاً والحال ان مادة الاجتماع فيما اذا كان الوصف العنوان ضرورياً
 لذات الموضوع في زمان ثبوته كمال الانخفاف المذكور ومادة اقتران المعنى الاول عن الثاني فيما اذا كان المحمول ضرورياً
 للذات بشرط الوصف المفارق كما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع الخ ومادة اقتران المعنى الثاني عن الاول في مادة ضرورة
 الذاتية التي يكون الوصف العنوان وصفاً مفارقاً عن الذات من غير شرط كما في قولنا كل كاتب انسان او حيوان فان ثبوت
 الانسانية او الحيوانية ضروري له مادام الوصف بدون شرطية قوله اعلم ان الشرط العامة يمكن تقييدها بالضرورة الذاتية الخ
 يعني ان ضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادام الوصف او بشرط الوصف لا يقتضي ضرورة ذاتية فيجوز تقييد الشرط العامة
 بالضرورة الذاتية لعدم منافاتها لكن لا يعتبر في الفرض فلهذا لم يخذلوا بالضرورة الوصفية فهوينا في حكم الشرط العامة لوجود
 الضرورة الوصفية فيها قوله لا يقال قد يكون المناقاة بين المفهومين في الصدق على ذات واحدة اه لما قال الشارح
 (بل ليس مرادهم بالمناقاة في الصدق الا عدم الاجتماع في الوجود) ورو عليه عدم الاجتماع في الوجود مطلق شامل

المراد بالضرورة في الوجود

له قوله ليس بضروري انه اذا انذرت الشرط بالمعنى الاول فوضوري لذات الكاتب لان الكتابة شرط فيها وعلية موجبة للتحرك واخذت مع ذات الكاتب في
 عدم الترتيب وبتحقق لمدل ضروري من جهة واحدة التامة والايضاً من انكسار العلل عن العلة التامة وهو باطل فيكون تحرك الاصابع ضرورياً في هذا المعنى وتكون القضية
 ما دونه لا تامة وثبتت بالحق بهذا البيان بين معينين للضرورة فانه ١٢ محمد بن يحيى السماري في عظامه عنه ١٣ قوله ليست هي اي ليست من لوازم الذات والملازم
 استناداً من كونه بافضل من انكسار ان التامة ليست ثابتة في الملك والوصف مع الذات فيكون حكماً فيجوز عدم الفصل بالضرورة ١٤ ابو الحسن محمد بن يحيى

لمعنى عدم الاجتماع في الحمل والصدق كما في قولنا هذا الشيء ايرادا وكثيرا وحاصل الجواب ان هذه القضية عليه هذا الاعتبار
 وشبهه بالمنفصلة وليست بمنفصلة فان المعبر في المنفصلة عدم الاجتماع في التحقق كما مر فبيان نسب القضايا الموجبة
 لان الصدق على شيء لا يصح في القضية لكون النسبة داخلية فيها وهي معنى حرفي في هذه القضية على وجهين لانه ان اريد بها المناقاة
 بين مفعول الواحد والكثير في الصدق والحمل فالقضية لا تكون الاحاطة مركبة من موضوع واحد ومحمولين على تبديل الترويض وان
 اريد بها المناقاة بين هذا واحد وهذا كثير اى بين القضيتين ويقدر الموضوع في القضية الثانية فالقضية منفصلة باعتبار ارادة
 المناقاة في التحقق لانه في الصدق والحمل على شيء فان قلت ان اللازم في الصورة الاولى ايضا منع جمع وهو حكم مانعة
 الجمع فتكون منفصلة قلت ليس مطلق منع الجمع من احكام المنفصلة بل منع الجمع في التحقق لاني الصدق على
 شيء وهذا منع جمع في الصدق فلا يكون مانعة لجمع التي هي قسم من المنفصلة فافهم قوله وانما اعتبر مكان الاجتماع مع المقدم
 اى اعتبر مكان اجتماع الامور مع المقدم دون مكانها في نفسها لكونها في بعض الصور متممة في نفسها ومكملة باعتبار الاجتماع
 مع المقدم كما في قولك كلما كان زيد حارا كان جارا فان من جميع اوضاع المقدم كون زيد باهتا وهو متمتع في نفسه ويمكن اجتماعه
 مع المقدم اى مع فرض حارته فانه اذا فرض زيد حارا يكون باهتا لا محالة وقال رئيس الحكماء ابو علي بن سينا انا لو لم نقيدها بمكان
 الاجتماع مع المقدم بل نعم حتى يتناول الامور التي ياتي في لزوم في المتصلة اللزومية والخلو في المنفصلة فلا تصدق كلية اصلا
 لانه اذا فرض المقدم مع عدم التالي او مع عدم لزوم التالي لا يستلزم المقدم التالي والايكزم اجتماع التقيضين اى لزوم التالي
 وحده في المتصلة ولا ياتي في المقدم التالي في المنفصلة الخاتمة **قوله** فان قلت التناقض قد يجري في المفردات وفتح دخل
 وهو ان يقيض كل شيء رفعه فقيض زيد لازيد قطعاً وفتح التناقض في المفردات ايضا فلا يكون التعريف جاساً واما قيل ان
 التصورات لا تناقض لها فنفى التناقض بمعنى التام في التحقق والصدق لانه اذا اعتبر صدق زيد على شيء يكون قطعية
 لا سفا كما تقول هذا زيد فقيضه هذا ليس بزيد فيكون تناقضاً باعتبار النسبة الالجابية والسلبية فالتناقض بهذا المعنى يخص
 بالقضيتين وحاصل الدفع ان المراد هنا تناقض القضايا لان المقصود بيان احكامها والتعريف باعتبارها لا مطلقاً **قوله** فيه
 مناقشة اه لما قال يقيض كل شيء رفعه ورو عليه ان الالجاب والسلب يقيضان مع ان السلب رفع الالجاب والالجاب
 ليس برفع للسلب بل رفعه سلب السلب وسلب السلب وان كان مستلزماً للالجاب لان نفى النفي اثبات لكنه مفهوم آخر
 فان سلب السلب لا يتعقل الالجاب متعقل السلب الذي اضيف اليه والالجاب لا يلاحظ فيه مفهوم السلب اصلاً فضلاً عن التوقف
 عليه واجواب ان المراد من الرفع في تعريف النقيض اعسم من الرفع حقيقة وحكماً فالالجاب في حكم سلب السلب تحققاً

هذا هو
التناقض

١٥ قوله مناقاة بين اه اى يكون حرف الترويض بين المفردات المحولين لابين القضيتين ولا يلاحظ الموضوع بان يقال هذا واحد وهذا كثير ابو الحسن محمد بن يحيى
 ١٦ والتعريف اى المقصود من تعريف التناقض هنا تناقض القضايا فلا يصح في خروج تناقض المفردات لكنه لا ينافي عموم قواعد الفن والحمل في الجواب ان
 المفردات لا يشبه فيها الحمل والصدق على شيء والالم يمكن مفردات بل قضايا او التناقض في المفردات لا يتصور الا باعتبارها على شيء فان النقيض لشيء رفع
 هذا الشيء فهو يتصور في المفردات ايضا لكن التناقض في المفردات لا يكون الا بمعنى انه لا يصدق على شيء ما عنده ولا زيد لا اجتماع التقيضين فالنقيض عام لكون
 في المفردات ايضا عدم اعتبار الصدق فيه لكن التناقض لا يكون لابين القضيتين فلهذا خصص التعريف بالقضيتين قال ابو الحسن السهرافوري معنى عنه

وان كان مغايراً للمعنى **قوله** نسبة اليمينية المكنتة الى المشروطة العامة كمنتهى المكنتة الى الضرورية يعني ان النقيض المصريح للموجبة
 بحكم ان نقيض كل شيء رفعه رفع هذه الموجبة لكنه قد يكون كيفية اخرى كما ان قولنا بعض الحيوان انسان بالضرورة ضرورة مطلقة
 حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع موجوداً فقيضها المصريح المكنتة العامة اذ فيها سلب الضرورة من
 الجانب المقابل فلهذا تلك اليمينية المكنتة نقيض للشرطية العامة لان الشرطية العامة تحكم فيها بالضرورة الوصفية واليمينية المكنتة سلب فيها
 الضرورة الوصفية من الجانب المخالف فتقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فقيضه بعض الكاتب ليس متحرك
 الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب لكن هذا انما يتم حين اخذ الشرطية العامة بمعنى الضرورة الوصفية مادام الوصف لا بشرط
 الوصف لان اليمينية المكنتة على هذا لا تكون قتيضا لها في مادة لا يكون للوصف دخل فيها كذبها جميعاً كما تقول كل كاتب
 حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً فانه كاذب لان حيوانية الكاتب ليست مشروطة بكتابته وكذا كذب نقيضه راي بعض الكاتب
 ليس بحويوان بالامكان حين هو كاتب كاذب لان الامكان هو سلب الضرورة من الجانب المخالف اي عدم ضرورة حيوانية
 الكاتب حين هو كاتب وهو باطل واجتماعاً في الكذب يوجب عدم تاقضها لان النقيضان للبحثان ولا يرتفعان **قوله** كما ان
 العكس المستوي الاخرى عكس المستوي مبيان احدهما المعنى المصدرى وهو تبديل الطرفين اي الموضوع والمحمول في الحملية والمقدم
 والتالي في الشرطية وثانيتها القضية احاطة بعد هذا التبديل وكل من يدين المعنيين اصطلاحاً ولا يتوهم من تعديده بالمستوى واثباته له
 النقيض ان له معنى ما مشتركاً بينهما فانه ليس له معنى مشتركاً اصطلاحاً اصلاً بل قيد المستوى لبيان اصل حاله لان الاستواء هو الموافقة
 وهو موافق لاصله في الطرفين بخلاف عكس النقيض فانه يؤخذ فيه نقيضاً او نقيض احدهما كما سياتي **قال** فثبت العادة بتعليم العكس
 يعني لما كان بعض المسائل عكسية والكل اشرف من البعض في لانه ازيد قدم بيان عكسها وايضاً يصح وقوعها كبرى للشكل الاول ويتوقف بيان
 عكس بعض الموجبات على عكس السوالب ايضاً **قوله** والالاكمن صدق نقيضه معادى صدق العكس مع صدق الاصل لا يلزم
 نقيضه لامتناع ارتقاع النقيضين فاذا قلنا لا شيء من الانسان بفرس يصدق لاشيء من الفرس بانسان ولا يصدق نقيضه وهو
 بعض الفرس انسان ونضنه مع الاصل فتقول بعض الفرس انسان ولا شيء من الانسان بفرس ينتج بعض الفرس ليس بفرس وهو
 هو محال لاستلزامه سلب الشيء عنه فانه قلت قولك صدق العكس مع الاصل ضروري ولا يصدق نقيضه غير صادق لان
 نقيض الضرورية هو المكنتة فلا يلزم الامكان صدق النقيض والممكن لا يلزم وقوعه فكيف يضم مع الاصل وينتج هذا المحال قلت
 الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال فلما استلزم فرض وقوعه محال لا يكون ممكناً **قوله** على ما هو مذموب الغارابي اعلم
 ان مذموب الغارابي اتصاف ذات الموضوع بالوصف الخواص بالامكان العام لكن المراد بالامكان عنده هو الامكان بالنفس

قوله لا يلزم وقوعه اي رفع الضرورة هو الامكان والامكان لا يمتنع الوقوع فلا يلزم صدق نقيضه لا يصح ضم مع الاصل ولا يلزم ايضاً سلب الشيء عنه فلهذا
 مخالطة ونسبة لا ينبغي الالتفات اليها لانهما لا سلطانا نقيض الضرورية هو المكنتة فهي تكون صادقة لا محالة ولا يلزم ارتقاع النقيضين وضم مع الاصل ينتج نتيجة باطلة
 مثلاً اذا قلنا لا شيء من الانسان بفرس بالضرورة صدق لا شيء من الفرس بانسان بالضرورة ولا يصدق بعض
 الفرس انسان بالامكان العام فانه ضمه مع الاصل وقلنا بعض الفرس انسان بالامكان العام ولا شيء من الانسان بفرس بالضرورة ينتج بعض الفرس ليس
 بفرس بالامكان وهو باطل بالبداهة لصدق بعض الفرس بفرس بالضرورة ولا يلزم سلب الشيء عنه **قوله** محمداً الحق السهارفوري عن

نحو القياس

الامر اي لا يكون مفهوم الموضوع في ذاته أيًا عن الصدق وان امتنع باعتبار لحاظ الواقع ونظر الى الدليل قوله وذلك لان
 مقاصد العلوم المدونة ان المقصود من العلوم التصديقات بما لها ولما كان التصديق لا بد له من التصور حتى يسهل
 التصور ايضا لكن البحث عنه انما هو كونه مبدأ له لاس من حيث انه مقصود بالذات فالمقصود بالذات ليس الا التصديق والمطلق للبحث
 عن التصديق ايضا لاس من حيث الاتصال ومحل التصديق الجمل القياس والاستقراء والتشبيه لكن العدة منها القياس فكان
 القياس اعلى المطالب واقصى المآرب قوله وهذا الخ يمكن ان يكون هذا لكل واحد منها. لان قال المصنف في تعريف القياس
 وهو قول مولف من قضايا متى سلمت لزوم عنها قول آخر مثال لكل واحد من قسمي القياس اي المعقول والمسموع لان القول
 والقضايا اعم من الاسو المعقولة والملفوظة فيندرج فيه القياس الملفوظ والمعقول لكن القول الذي هو لازم فيها لا يراو بالاعتقالي
 لان السلف بالنتيجة غير لازم فيها. قال قوله متى سلمت اشارة الى ان تلك القضايا الخ اي قول المصنف متى سلمت مثبته
 انه لا يجب ان تكون تلك القضايا حجة ثابتة في نفس الامر بل هي شاملة للصادقة والكاذبة والحقة والباطلة بان تكون بحيث
 لو سلمت لزوم عنها قول آخر مثلاً قولنا كل انسان فرس وكل فرس صاهل مركب من قضايا لو سلمت لزوم عنها كل انسان صاهل
 وان كانت كاذبة في نفسها وانا قال بكذا ليشمل التعريف القياس البرهاني والجدلي والخطابي والوفاطائي والتعري ولو كان
 شرط القياس كونه مركبا من القضايا الحقة لمخرج من كثير من اقسامه كما هو ظاهر ثم اعلم انه قال بعضهم ان لزوم قول آخر على
 نوعين اما بحسب التحقق في الخارج واما بحسب العلم اي التحقق في الذهن فاللزوم اللاحق هنا انما هو بحسب العلم لان التصديق
 بالتدقيق على الهيئة الكذائية يجب التصديق بالنتيجة لا تحققها تحقق النتيجة لعدم لزوم تحقق شرط في القضية فكيف تحققها وتحقق
 النتيجة. لكن لا يخفى عليك انه قال في تعريف القياس متى سلمت الخ باداة الشرط واداة الشرط يشتمل المحقق والمقدور ولا يلزم
 التحقق في نفس الامر بل على تقدير تسليم مقدس القياس يعني لو سلم تحقق تلك القضايا في نفس الامر لزوم تحقق النتيجة في نفس الامر
 ويلزم ايضا تحققه بحسب العلم فان التصديق بقضايا القياس يوجب التصديق بالنتيجة لكن انحصار عليه غير مسلم قال قوله فاجب
 من النظر منع انحصار الخ اي النظر الذي وقع في الموضوعات من اجزاء العلوم بان المراد منه اما التصديق بالموضوعية فهو
 ليس من اجزاء العلوم كما هو ظاهر واما تصور الموضوع فهو من المبادي فلا يكون اجزاء العلوم مثله وحاصل الجواب ان انحصار في
 بين الاحتمالين غير صحيح بل خبريية من العلم باعتبار التصديق بوجوده لا موضوعية وهو احتمال ثالث لكن الشيخ الرئيس صرح
 بان التصديق بوجود الموضوع من المبادي التصديقية حيث قال ووضع وجوده من جملة مبادي الصنعة التي تسمى اصولا موضوعية
 انتهى فلا يكون على هذا ايضا جزءا من العلم. وهذا اخر ما اردو تحريره هذا العبد الجاني محمد بن سعد المعروف بجلال الدين الدواني
 جعل الله اخره على التصور بذاته والتصديق الكامل باحكام وآياته ومنه التوفيق وهو نعم الرفيق في الدنيا والجنة وصلى الله
 تعالى على خير خلقه محمد المصطفى وآله المحبته واصحابه اجمعين الى يوم الدين آمين

انما

خاتمة طبع الحاشية للدواني على حاشية القطبي للسيد الشريف البحراني

الحمد لله المتعالم والصلوة والسلام على رسوله محمد افضل الانام والادواص ما بعد فطوني وبشرى ايها الطالبين
القائمين في سجاير العلوم لآلى الدقائق والثائقين المولعين بحصول الاسرار والحقائق ان قد حصل الفراغ بعونه تعالى وحسن
توفيقه عن تصحيح الحاشية التي كتبت الاسن عن وصف كمالها ومارت العقول في اظهار شذرة من حناها للمحقق الكمال الجليل
والفاضل النزيل محمد بن سعد الشهير بجلال الدين الدواني على حاشية القطبي للسيد الشريف البحراني رح التي طبعيت سابقا في
المطبع اليوسفي في بلدة لكنو لكن بقت انوارا جدي في الظلمات ولم ينكشف جماله اليوسفي عن تحت ايجب الساترات ولم يالو
جهدا لكن لم يستطيعوا على رفع الستر من اغاظها الكثيرة العائقات لكونها مملوءة بالاغلاط المسمومة فصارت كاصلا مسمومة
فوقع طبعا السابق مستنكر الطبايع والافهام مستغفرا عند اولى الاحلام وخفي مقاصدها في ظلام فوقها ظلام وقدر واسفي
خاتمة طبعا بانهم لم يظفروا الا على شدة منها خربة بالية قرطاسها كالهن النفوش التي لم يفهم من نقوشها المنقوش ووقعوا في
مياط ومياط وجلاها كالمنقول عنه بالاغلاط فكيف تروى ظما الطلبة وكيف تكون مطرح نظر المهره ولا شك انها كانت
كالعلق المضمون والدرا المكنون حاوية لدرر المطالب العالي التي اثامها نالية فاسوا واستاموا وتشبثوا بزيل الكرم العالي
البحراني ذي المراتب العلية والمفاخر السنية والخصائل البسية صاحب المكارم الخفية والجلية الاكرم الامجد المولوي محمد عبد الله
ملك المطبع المجتبي في الدهوى فصرف همه العالي في طلب نسخة صحيحة عن الاغلاط صافية ولا فائدة وقائعا وافية وامر لانصر
بذا الامر في الملتص الذي هو احقر الخلق ابو الاخسان محمد عبد الحق السهرنفوري عفا الله تعالى فشررت عن ساق الجهد
وتصدت ابته فوجدت فان من جدود وسعيت وبالغت في تصحيحها وتحييتها وتنقيحها عن الاغلاط المضدة للمطالب
المانعة عن فهم ما فيها من المأرب في الآن جاءت كالعروس المتجلية على منص الطروس المتحلية بعقود لآلى الحاشي
المرلية عن حسن وجهها النواشي التي حارت فيها العيون النواظر ووقف ما يمين يديها الناظر للطائف بيانها المعجب و
شرائط جواهرها التي لمعها مطرب

كتاب لوتامها ضربه لاصبح وهو ذو صريح فاني لا يتجمل وفيه معنى تذكرنا بمعجزة المسيح
وكانت هذه الحاشية مفقودة واخذت التي طبعيت سابقا منها قليلا ناقصة الى البحث الاول من المقدمة فقط ومعهنا مملوءة
من الاغلاط كما مر والآن طبعيت باصرار الطلبة في هذا المطبع المجتبي الواقع في بلدة دلي كالمه مستحكمة الاساس حاوية
لمباحث التصورات والتصديقات الى بحث القياس فطبعيت الآن مطبوعة الطبايع الاولى الاباب بفضل رب
الارباب وكانت مطبوعة السابق قلنا ونقصنا كالاسم بلا مسمى قليلة الجودي وان كان ضرب المثل (الفضل للاول)

لکن الاثر المکمل هو الافضل و بعض کثر بفضل الاول کتبنا الامجد الاشمل علیہ صلوات اللہ علیہ و قد وقع الاختتام فی شهر جمادی الاولی فی سنة خمس عشر مائة و ثلاث مائة من الهجرة النبویة علیہ الف الف صلوات و سلام ثم ما برک فی نفسی ان الانسان یساق النیان فارجو الصوف من الخللان وان هذا ما وفق لی من الملک العلام فله الحمد و الثناء و اولاد آخر الکلام و الصلوة و السلام علی رسولہ الذی ہو بکائنات فی آخر الایام و آلہ و اصحابہ الکرام۔

مختصر فهرست کتبی نہ تجارت مطبع مجتبیٰ تہری

نام کتاب	قیمت	نام کتاب	قیمت	نام کتاب	قیمت	نام کتاب	قیمت
حاشیہ میرزا بدیع جلال	۱۰	مجموعہ حاشیہ تراجم میرزا بدیع جلال	۱۰	الدیوان مولفہ مولوی	۱۰	رشید الدین خان صاحب اور	۱۰
مولوی فخر الدین صاحب	۱۰	قلیب مع حاشیہ قلام نیکی	۱۰	قواعد فقاری صاحب دیوبند	۱۰	شیخ الادیب احمد بن محمد القاسمی	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	مبادی الحکمتہ مجتبیٰ تہری	۱۰	شرح بھی شل دیوان حاسبہ کے ہجو	۱۰	ایمنی صاحب فقیر ایمین کے وہ	۱۰
مولوی عبدالصاحب تونگی	۱۰	کا ۱۰ دور سالہ مولفہ مولوی	۱۰	ایضاً کاغذ و لکھنوی	۱۰	مکاتیب میں جو ایک مدرسہ تک	۱۰
کاغذ و لکھنوی	۱۰	نیز احمد خان صاحب	۱۰	المطہرات علی سید المطہرات	۱۰	ایک سے دو ستر کو باجم حری	۱۰
شرح میرزا بدیع جلال	۱۰	ایضاً بقلم خفی	۱۰	شرح سببہ مطہرہ حال اللہ	۱۰	زبان میں لکھے ہیں موحصل تھا	۱۰
شرح لکھنوی مجتبیٰ تہری	۱۰	میرزا غوجی حاشیہ کاشی	۱۰	مولوی ذوالفقار علی صاحب	۱۰	مطبوعہ مجتبیٰ تہری	۱۰
شرح لکھنوی مجتبیٰ تہری	۱۰	مقیدہ مولوی محمد فضل حق صاحب	۱۰	دیوبندی مجتبیٰ تہری	۱۰	مراسلات بغدادی	۱۰
شرح لکھنوی مجتبیٰ تہری	۱۰	رام پوری	۱۰	ایضاً کاغذ و لکھنوی	۱۰	مجتبیٰ تہری انشا علم ادب میں حری	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	اککا فی محل ایسا غوجی مع	۱۰	ایضاً کاغذ و لکھنوی	۱۰	طلبہ کے لیے سب سے نیا	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	میرزا غوجی حاشیہ کاشی	۱۰	حکایات الصالحین محل	۱۰	مقیدہ بھی لکھی ہے درس میں	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	ایسا غوجی مع شرح لکھنوی	۱۰	لغات اللہ سومہ علی المطالبین	۱۰	داخل ہوئی چاہیے۔	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	بر حاشیہ مولانا قاسم احمد حاشیہ	۱۰	مطبوعہ مجتبیٰ تہری	۱۰	فقیرہ ایمین عرب موحصل	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	پکڑی مجتبیٰ تہری	۱۰	حل المسائل لکھنوی	۱۰	اخبار ذیل لغات مجتبیٰ تہری	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	بدیع الاشراف حل لغات	۱۰	یہ شرح سببہ مطہرہ ہر دو	۱۰	ایضاً ولایتی کاغذ	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	مجتبیٰ تہری	۱۰	مقیدہ الطالبین۔ مجتبیٰ تہری	۱۰	اقتراح مجتبیٰ تہری	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	تہذیب الدراسہ شرح دیوان	۱۰	چھوٹی چھوٹی حل حکایات	۱۰	جلال الدین سیوطی مصنف سے	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	عاسہ مولفہ مولوی ذوالفقار	۱۰	عربی زبان میں لکھی گئی ہیں	۱۰	کیا تجب خیر کام کیلئے کاموں	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	علی صاحب دیوبندی نے کہا	۱۰	مقامات حریری مجتبیٰ تہری	۱۰	خود کو اصول فقہ کے قواعد پر لاکر	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	ہے۔ اصل شعر خط مع علی ہے	۱۰	اس کے حاشیہ پر دو حل چھانکے	۱۰	دوا لایہ اور ہر ایک اصول اس	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	اور اس کے نیچے حل لغات تحقیق	۱۰	کے ہیں ایک فارسی زبان میں تاکر	۱۰	سے لاکر ثابت کرو کیا ہی ہر ایک	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	محاورات عربی زبان میں اور	۱۰	طالب اس کے مطالب پر بھی لکھتے	۱۰	بہت سی مقیدہ باتیں جو طلبہ کے	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	اس کے بعد اسی شعر کا ترجمہ	۱۰	خور کر کے اور دوسرا عربی	۱۰	لیجے کارآمد ہوتی ہیں بہت خوبی	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	آسان اور مطلب خیر اردو میں	۱۰	زبان میں محل طور پر تاکر طالب	۱۰	سے لکھی ہیں۔	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	کہا ہے۔ گویا ہر شعر کی دو شرح	۱۰	علم کو زبان عربی سے ہی	۱۰	عصام علی اسکاحی مجتبیٰ تہری	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	میں ایک عربی اور دوسری	۱۰	مناسبت رہے اور اچھی طرح	۱۰	نادر کتاب ہر محقق عصام الدین سقا	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	اردو۔ مجتبیٰ تہری	۱۰	سمجھ ہی لے	۱۰	کی تصنیف ہے جو بکے مشہور حاشی	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	ایضاً کاغذ و لکھنوی	۱۰	مکاتیب رشیدی۔	۱۰	برخ کی کتاب پر مودہ ہیں	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ کاشی	۱۰	تہذیب الیمان فی شرح	۱۰	اس میں امام الیمان و الامانی	۱۰	کتاب شیخ طاک کی ایک زیاب شرح	۱۰

